NHRC
اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
National Human Rights Committee

العدد السادس والعشرون - يونيو ٢٠١٨

الصحيفة

مجلة حقوقية نصف سنوية تصدر عن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان من دولة قطر

خطى ثابتة نحو اكتفاء ذاتي

أهمية استراتيجيات وسياسات الأمن الغذائي
ودورها في تجسيد الحق في الغذاء

المري يجتمع مع البعثة الفنية للأمم المتحدة

حقوق الانسان الخاصة بالأعمال التجارية

العلاقة بين قضاء المحكمة الجنائية الدولية والقضاء الجنائي الوطني في ضوء نظام روما الأساسي

مجلة الصحيفة - العدد السادس والعشرون - يونيو ٢٠١٨
ALSAHEEFA MAGAZINE - ISSUE 26 I JUNE 2018

حقّي
my right

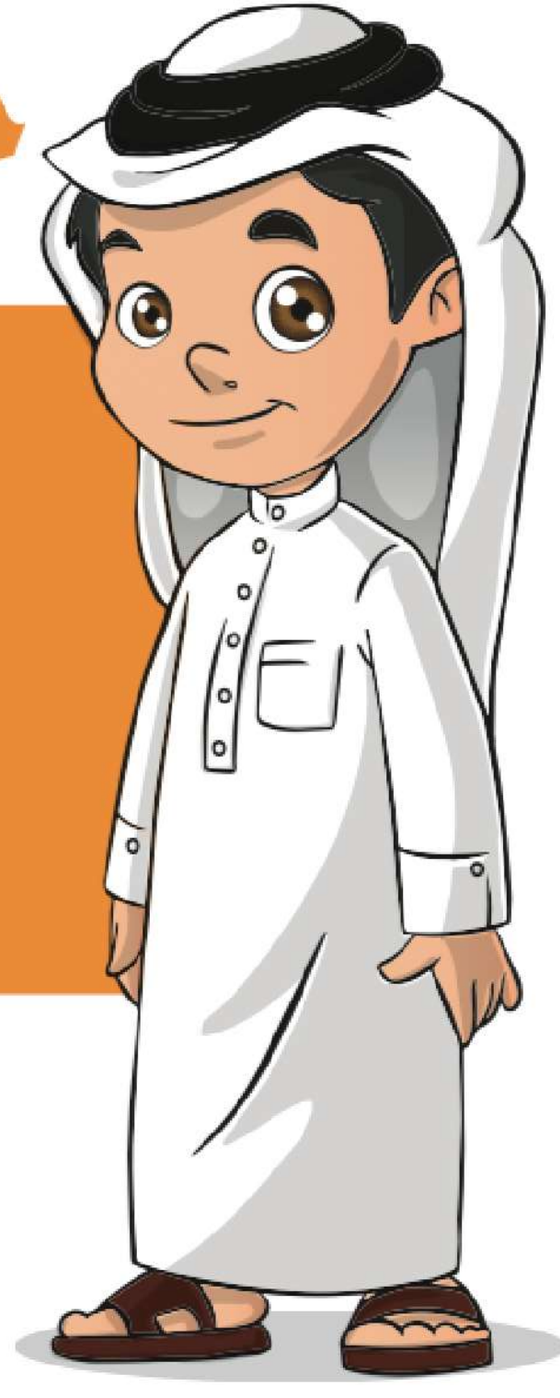

To grant your children their rights, tech them their duties, enjoy them ... Educations is the base for progress and people development

NHRC

اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
National Human Rights Committee
Doha, Qatar

الحملة التوعوية التثقيفية لطلاب المدارس وأولياء الأمور

التعليم حق وواجب

Educational Awareness Campaign for School Students and Parents

Education is a right & a duty

اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان: فريج عبد العزيز - تقاطع ناصر بن خالد - برج العتيبي | هاتف: 44048844 | فاكس: 44444013 | الخط الساخن: 66626663

National Human Rights Committee | NHRCQATAR | @NHRCQATAR | QATARNHRC

nhrc@qatar.net.qa | www.nhrc-qa.org

الحق في التنمية

يعنى "الحق في التنمية " بتأسيس نظام اقتصادي واجتماعي وسياسي متماسكً، يسعى الى إيجاد أفضل السبل المستدامة لتحقيق رفاهية افراد المجتمع. وقد أصبح " الحق في التنمية" جزءاً من منظومة حقوق الانسان منذ ان اقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في إعلانها الصادر في ديسمبر ١٩٨٦م، ومنذ إقرار "الحق في التنمية" اعتمدت الامم المتحدة آليات عملية تهدف الى تعزيز هذا الحق واتباع أفضل الممارسات والخبرات لنجاح التنمية.

"الحق في التنمية" يعتبر من الحقوق الجماعية، والتي تعرف باسم الجيل الثالث من حقوق الانسان، كالحق في الغذاء، والحق في السلام والحق في المياه والبيئة النظيفة. كما ان هذا الحق يستند في أعماله الى مبدأ التضامن الإنساني بين افراد المجتمع، لذا فان لكل فرد في المجتمع الحق في المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، بالإضافة الى الاستفادة من معطيات التنمية المختلفة.

لقد ربط ميثاق الامم المتحدة بين مهمتها في الحفاظ على السلم والامن الدوليين وبين تعزيز التعاون في المجالات التنموية، فالأمن والتنمية بعدان لا يمكن الفصل بينهما او تحقيق أحدهما في غياب الاخر. كما ان الترابط بين البعد الأمني والبعد التنموي راسخ بدليل اهتمام المجتمع الدولي بتحسين التنمية كعنصر أساسي لتحقيق الامن والسلم.

وانطلاقا من المسؤولية التي تتحملها الدول، اظهرت دولة قطر التزامها القوي تجاه تطبيق هذا الحق، حيث التزمت رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠. بتنفيذ عملية التنمية واحترام حقوق الانسان.

وفي الوقت الذي تكرس دولة قطر جهودها لتنفيذ الخطط والبرامج لإنجاح عملية التنمية وتحقيق أهداف خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠، فإن سياسة الدولة في هذا المجال تواجه تحديا خطيرا نتيجة للحصار والإجراءات غير القانونية المفروضة ضد دولة قطر منذ ٥ يونيو ٢٠١٧، وتشكل تلك الإجراءات انتهاكا صريحاً لحقوق الإنسان المدنية والاقتصادية والاجتماعية. ان التحديات التي تواجهها دولة قطر جعلتها تبذل جهودا متزايدة من اجل ايجاد الحلول للتغلب على تداعيات الحصار وتوفير متطلبات التنمية والامن التي تضمن للقطريين والمقيمين في دولة قطر سبل الرفاه والصحة والسعادة.

وأخيرا وليس اخراً حفظ الله قطر واميرها وشعبها من كل سوء ومكروه.

مريم بنت عبد الله العطية
رئيس التحرير

المحتويات

٤ اخبار اللجنة

اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تشارك بورشة عمل في مؤتمر ريادة الأعمال

١٧ نوفمبر ٢٠١٧

٥٦ شخصية العدد و الحوار

سعادة السيدة لولوة الخاطر

المنحدث الرسمي لوزارة الخارجية

٧٤ المكتبة القانونية

المكتبة القانونية

العلاقة بين قضاء المحكمة الجنائية الدولية والقضاء الجنائي الوطني في ضوء نظام روما الأساسي.

منازعات التحكيم؛ الإجراءات الوقتية والتحفظية

مجلة حقوقية سنوية تصدر عن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان من دولة قطر

العدد السادس و العشرون – يناير ٢٠١٨

رئيس التحرير

مريم بنت عبد الله العطية

مدير التحرير

جوهرة بنت محمد آل ثاني

هيئة التحرير

عبد الرحمن سليمان الحمادي

وائل عبد الوهاب الدخيلي

جابر صالح حمد ناصر دلموك

هبة الشناوي

ضياء الدين عباس

إخراج و تصميم

inside

www.inside.qa

الخط الساخن

+٩٧٤٦٦٦٢٦٦٦٣

عنوان المراسلة

المحرر-مجلة الصحيفة ص.ب. ٢٤٢٠٤ الدوحة

+٩٧٤٤٤٤٤٤٠١٣

+٩٧٤٤٤٠٤٨٨٤٤

qatarnhrc@qatarnhrc

qatarnhrc

nhrcqatar

@qatarnhrc

qatarnhrc

www.nhrc-qa.org

محتوي العـــــدد ٢٦

الافتتاحية	١
اخبار الحصار	٩
البيانات	٣٦
الفعاليات	٤٠
التقارير	٤٦
مقالات	٦٢
دراسات	٦٦
سؤال العدد	٧٦
منبر توعوي	٧٨
الالتماس	٨٠

اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تشارك بورشة عمل في مؤتمر ريادة الأعمال

١٥ نوفمبر ٢٠١٧

قدم الدكتور محمد بن سيف الكواري، عضو اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ورقة عمل حول «القانون الدولي وحقوق الإنسان الخاصة بالأعمال التجارية»، خلال ورشة العمل التي اقيمت ضمن فعاليات مؤتمر قطر لريادة الأعمال الذي نظمه بنك قطر للتنمية بعنوان: «حقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالقطاع الخاص»، وتناولت الورقة عدة موضوعات أهمها: العلاقة بين حقوق الانسان والاعمال التجارية، ووظائف ومسؤولية الشركات مجتمعيا، والدور المطلوب من الشركات الوطنية وغير الوطنية في تعزيز ثقافة حقوق الانسان كجزء من الدور المجتمعي.

وخلصت الورقة أنه لا يوجد نظاماً شاملاً وملزماً من الناحية القانونية فيما يتصل بتعزيز وحماية حقوق الإنسان الخاص بالشركات الوطنية وغير الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال، لافتاً إلى أن رغم وجود المبادئ التوجيهية الخاصة بالأنشطة التجارية، إلا أنها غير كافية لتوفير الحماية اللازمة لحقوق الأشخاص والعاملين في الشركات والعمال كونها غير ملزمة قانونياً، لذا قرر المجتمع الدولي أنه حان الوقت لوضع صك قانوي ملزم، حيث اعتمد مجلس حقوق الإنسان في دورته السادسة والعشرين المنعقدة في ٢٦ حزيران / يونيو ٢٠١٤، القرار ٩/٢٦ ، والذي تم بموجبه إنشاء فريق عمل حكومي دولي مفتوح العضوية معني بالشركات الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال فيما يتعلق بحقوق الإنسان، ووضع صك دولي ملزم قانونا لتنظيم أنشطة الشركات الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال في القانون الدولي لحقوق الإنسان».

مؤتمر قطر
لريادة الأعمال
Qatar
DR MOHAMED BIN SAIF AL
KUWARI

رئيس اللجنة يشارك بالأردن في الاجتماع الاستثنائي للجنة التنفيذية للشبكة العربية حول مستجدات الأوضاع بخصوص مدينة القدس

٢٧ ديسمبر ٢٠١٧

لمناقشة أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والانتهاكات المترتبة على إعلان الإدارة الأمريكية مدينة القدس عاصمة لدولة الاحتلال الإسرائيلي، والخروج بموقف واضح وبخطة عمل موحدة لدعم وحماية حقوق الشعب الفلسطيني وفقاً للآليات القانونية الدولية، شارك سعادة الدكتور علي بن صميخ المري رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في الاجتماع الاستثنائي الذي عقدته اللجنة التنفيذية للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (ومقرها الدوحة) بالعاصمة الأردنية عمان.

وفي كلمته التي القاها في الاجتماع، أكد سعادة د. المري أن قرار الإدارة الأمريكية الأخير اعتبار مدينة القدس عاصمة لدولة الاحتلال الإسرائيلي ونقل سفارتها إليها ضَرَبَ عرض الحائط بالقرارات الأممية الصادرة من مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، ومحكمة العدل الدولية ومنظمة اليونسكو، كما شكل عدواناً خطيراً على القانون الدولي وعلى الحقوق الثابتة والمشروعة للشعب الفلسطيني وللأمتين العربية والإسلامية.

وأضاف أن هذا القرار يمثل انتهاكا جسيماً لحقوق الإنسان، حيث سيترتب عليه ولا شك انتهاك لحزمة من الحقوق الفردية والحقوق الجماعية للشعب الفلسطيني الذي يعيش تحت ويلات الاحتلال.

وثمّن سعادته القرار العادل والشجاع الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٢١ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٧ بأغلبية ١٢٨ صوتا، والذي يطالب الجميع بعدم تغيير طابع مدينة القدس الشريف أو مركزها أو تركيبتها الديمغرافية، ويؤكد أن أي قرار ينص على ذلك هو لاغ وباطل وليس له أي أثر قانوني، ما اعتبر موقفاً تاريخياً ضد القرار الأميركي بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل.

وفي ختام كلمته شدد سعادة د. المري على أهمية أن يكون موضوع القضية الفلسطينية مدرج بصفة دائمة على أجندة اجتماعات الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تكرّم عمالها تقديراً لجهودهم

٦ مارس ٢٠١٨

حرصا منها على خلق بيئة محفّزة للعمل

وتكريسا لثقافة التقدير وحقوق العاملين، وتقديراً لجهودهم وتفانيهم طيلة الفترة الماضية، كرّمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان كافة عمال النظافة والأمن والنقل، بحضور ممثلي الجاليات المقيمة على أرض قطر، وحضر الاحتفال سعادة الدكتور علي بن صميخ المري رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وسعادة السيدة مريم العطية الأمين العام للجنة، وكافة المدراء. وشكر الدكتور المري العاملين على جهودهم في نجاح عمل اللجنة وتحقيق رسالتها طيلة الفترة الماضية، وخصوصا في ظل الحصار الجائر المفروض على قطر، وانتهى الحفل بالتقاط العاملين لصورة جماعية مع سعادته.

اتفاقية تعاون بين «اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان» وإدارة حقوق الإنسان بوزارة الداخلية

١٨ مارس ٢٠١٨

بهدف تعزيز آفاق التعاون وتبادل المعلومات، وبما يحقّق مزيداً من التنسيق والتعاون في مجال رصد شكاوى الجمهور ومعالجتها، وقّعت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان اتفاقية تعاون مع إدارة حقوق الإنسان بوزارة الداخلية، بحضور سعادة الأستاذة مريم بنت عبد الله العطية، الأمين العام للجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وسعادة العميد عبد الله صقر المهندي، مدير إدارة شؤون حقوق الإنسان بوزارة الداخلية، وتم التوقيع في حفل أقيم بمقر اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، بحضور عدد من المسؤولين من كلا الطرفين.

وتعكس الاتفاقية أهميتها من منطلق المحاور التي تضمنتها، حيث تتضمن بنود الاتفاقية مجالات وآفاق التعاون بين إدارة حقوق الإنسان بوزارة الداخلية واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وتبادل الإصدارات والخبرات، ومعالجة الشكاوى والالتماسات التي ترد من الجمهور، والتعاون في مجال الإنتاج المعرفي وبناء القدرات، والمواءمة التشريعية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

خلال جلسة استماع مشتركة في البرلمان البريطاني لـ(حقوق الإنسان وامنستي)..

د. المري: اهتمام بعثات الرقابة والمنظمات الدولية مؤشر ايجابي إلّا أنه غير كافٍ.

١٥ نوفمبر ٢٠١٧

بلغ برلمانيون بريطانيون سعادة الدكتور/ علي بن صميخ المري رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بأنهم خاطبوا رئيس الحكومة البريطانية لإجراء تحركات عاجلة للحد من تفاقم الانتهاكات الإنسانية الناجمة عن الحصار المفروض على دولة قطر. وذلك عقب اللقاءات المكثفة التي أجراها المري مع عدد من البرلمانيين البريطانيين خلال زيارته الى لندن في اكتوبر ٢٠١٧، والتي سلم خلالها تقارير الانتهاكات الإنسانية التي رصدتها اللجنة منذ بداية الأزمة، وتقدم بالشكر لهم على تجاوبهم مع المتضررين من الحصار وتواصلهم السريع مع حكومتهم، وطالبهم بالمزيد من المساءلة للمعنيين في الحكومة البريطانية للحد من انتهاكات الحصار المستمرة. جاء ذلك خلال جلسة الاستماع المشتركة التي نظمها البرلمان البريطاني للجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر ومنظمة العفو الدولية ممثلة بالسيد/جيمز لينتش.

ودعا د. المري في مداخلته لطرح توصية في اجتماع البرلمانات العام للمطالبة بتحييد المدنيين عن الخلافات والصراعات السياسية، وتناول شرحاً لتطورات الأزمة المستمرة واثرها، كما تطرق لشرح حول البعثة الأممية التي كانت قد قررت زيارة الدوحة، وطبيعة مهمتها التي تمثلت في الوقوف على آثار الحصار الإنسانية المتعددة، لافتا الى ان بعثات دولية كانت قد توافدت إلى العاصمة القطرية الدوحة بهدف الوقوف على الانتهاكات التي تضرر منها الآلاف من الشعب الخليجي، واعتبر ذلك مؤشرا إيجابيا، الا انه يستلزم التحرك بقوة لمنع إطالة الازمة، مشيرا الى أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان رصدت تصريحات لمسؤولين كبار يقرون بالحصار على قطر ويتباهون به في منابر دولهم الإعلامية الرسمية وغير الرسمية.

وأوضح سعادته أن المملكة العربية السعودية لازالت تستخدم الحق في ممارسة الشعائر الدينية كأداة ضغط سياسية، لافتا الى ان اللجنة استقبلت العديد من الشكاوى بسبب العراقيل التي تضعها السعودية امام المعتمرين القطريين، كما ان السعودية كانت قد فتحت الخط الالكتروني للتسجيل لأداء العمرة لكافة الدول الإسلامية باستثناء قطر، وطالب بتحرك عاجل لكافة الآليات الدولية لمنع التمادي في وضع العراقيل أمام ممارسة الشعائر الدينية لمواطنين القطريين والمقيمين بدولة قطر، ووجه الدعوة لأعضاء لجنتي الشؤون الخارجية وحقوق الإنسان بالبرلمان البريطاني لزيارة الدوحة للمرة الثانية، والوقوف على آخر تداعيات الحصار على حقوق الإنسان؛ وأكد الأعضاء على استعدادهم لدراسة الأمر والرد على ذلك في اقرب وقت.

١٨ نوفمبر ٢٠١٧

المري يجتمع مع البعثة

استقبلت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بمقرها وفد منظمة العفو الدولية (أمنيستي) الذي كان قد زار البلاد للمرة الثانية منذ بداية الحصار المفروض على قطر، للاطلاع على آخر تطورات الأوضاع الإنسانية الناجمة عنه. والتقى الوفد بعدد من الضحايا المتضررين في الجوانب الإنسانية المختلفة والمتعلقة بتشتيت الأسر، وانتهاك الحق في ممارسة الشعائر الدينية والتعليم والصحة والتنقل والإقامة والعمل.

وقد اجرى الوفد خلال الزيارة مقابلات مع عدد من مسؤولي حملات الحج والعمرة لرصد العراقيل التي تضعها السلطات السعودية أمام معتمري وحجاج دولة قطر، والصعوبات التي تمنعهم من أداء مناسكهم جراء تسييس الشعائر الدينية.

ه الفنية للأمم المتحدة

لحقـوق الإنسـان خـلال اجتماعهـم مـع الوفـد أن دول الحصـار مازالـت تتمـادى فـي انتهاكاتهـا لحقـوق المواطنيـن والمقيميـن بدولـة قطـر ومواطنـي دول مجلـس التعـاون، لافتيـن إلـى بـروز وتزايـد خطـاب الكراهية بأشـكاله المختلفة، والـذي بات يـروج لـه كبار مسـؤولي دول الحصار، إلى جانـب التصريحات التـي تحمـل مضاميـن إرهابيـة تهـدد اسـتقرار وأمـن المواطنيـن والمقيميـن بدولـة قطـر، وآخرهـا تهديـد بعـض مسـؤولي دول الحصـار بقصـف قنـاة الجزيـرة.

(حقوق الإنسان) تستقبل وفداً من منظمة العفو الدولية في زيارتها الثانية منذ بداية الحصار

٢٨ نوفمبر ٢٠١٧

استقبلت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بمقرها وفد منظمة العفو الدولية (أمنيستي) الذي كان قد زار البلاد للمرة الثانية منذ بداية الحصار المفروض على قطر، للاطلاع على آخر تطورات الأوضاع الإنسانية الناجمة عنه. والتقى الوفد بعدد من الضحايا المتضررين في الجوانب الإنسانية المختلفة والمتعلقة بتشتيت الأسر، وانتهاك الحق في ممارسة الشعائر الدينية والتعليم والصحة والتنقل والإقامة والعمل. وقد اجرى الوفد خلال الزيارة مقابلات مع عدد من مسؤولي حملات الحج والعمرة لرصد العراقيل التي تضعها السلطات السعودية أمام معتمري وحجاج دولة قطر، والصعوبات التي تمنعهم من أداء مناسكهم جراء تسييس الشعائر الدينية.

لحقوق الإنسان خلال اجتماعهم مع الوفد أن دول الحصار مازالت تتمادى في انتهاكاتها لحقوق المواطنين والمقيمين بدولة قطر ومواطني دول مجلس التعاون، لافتين إلى بروز وتزايد خطاب الكراهية بأشكاله المختلفة، والذي بات يروج له كبار مسؤولي دول الحصار، إلى جانب التصريحات التي تحمل مضامين إرهابية تهدد استقرار وأمن المواطنين والمقيمين بدولة قطر، وآخرها تهديد بعض مسؤولي دول الحصار بقصف قناة الجزيرة.

د. المري خلال مداخلته في اجتماع الدورة ٢٢ لمنتدى آسيا والمحيط الهادئ..

تشجيع كبير للجنة الوطنية لحقوق الإنسان من المؤسسات الدولية للمواصلة في كشف انتهاكات الحصار

٢ ديسمبر ٢٠١٧

استقبلت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بمقرها وفد منظمة العفو الدولية (أمنيستي) الذي كان قد زار البلاد للمرة الثانية منذ بداية الحصار المفروض على قطر، للاطلاع على آخر تطورات الأوضاع الإنسانية الناجمة عنه. والتقى الوفد بعدد من الضحايا المتضررين في الجوانب الإنسانية المختلفة والمتعلقة بتشتيت الأسر، وانتهاك الحق في ممارسة الشعائر الدينية والتعليم والصحة والتنقل والإقامة والعمل. وقد اجرى الوفد خلال الزيارة مقابلات مع عدد من مسؤولي حملات الحج والعمرة لرصد العراقيل التي تضعها السلطات السعودية أمام معتمري وحجاج دولة قطر، والصعوبات التي تمنعهم من أداء مناسكهم جراء تسييس الشعائر الدينية.

لحقوق الإنسان خلال اجتماعهم مع الوفد أن دول الحصار مازالت تتمادى في انتهاكاتها لحقوق المواطنين والمقيمين بدولة قطر ومواطني دول مجلس التعاون، لافتين إلى بروز وتزايد خطاب الكراهية بأشكاله المختلفة، والذي بات يروج له كبار مسؤولي دول الحصار، إلى جانب التصريحات التي تحمل مضامين إرهابية تهدد استقرار وأمن المواطنين والمقيمين بدولة قطر، وآخرها تهديد بعض مسؤولي دول الحصار بقصف قناة الجزيرة.

د. المري يبحث آثار الحصار على قطر مع الأمين العام لشؤون الخارجية الإيطالية

١٤ ديسمبر ٢٠١٧

اجتمع سعادة الدكتور/ علي بن صميخ المري رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بالعاصمة الإيطالية روما مع سعادة السفيرة/ اليزابيتّا بيللوني الأمين العام لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي، بحضور سعادة السيد/ عبد العزيز بن احمد المالكي سفير دولة قطر لدى ايطاليا. وبحث الجانبان آثار الحصار على الشعب القطري وسبل التعاون المشترك.

عقب جلسة استماع بمجلس النواب الإيطالي..

د. المري من روما: نطالب الجمعية العامة للأمم المتحدة باستصدار اعلان عالمي لمناهضة حصار الشعوب

١٤ ديسمبر ٢٠١٧

أكد أعضاء بمجلس النواب الإيطالي تأييدهم لموقف حكومتهم الداعم للوساطة الكويتية ومبدأ الحوار لإنهاء الأزمة الخليجية. بينما توقعت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان اصدار مشروع قرار من قبل البرلمان الايطالي لمطالبة حكومتهم باتخاذ موقف حازم بإدانة الحصار ورفعه للحكومة. وبالموازاة، دعا د. المري الجمعية العامة للأمم المتحدة لاستصدار اعلان عالمي لمناهضة حصار الشعوب وتحيد المدنيين من أية تجاذبات سياسية، موازاة مع دعوته لمجلس حقوق الانسان والاتحاد الدولي للبرلمانيين، والبرلمان الأوروبي، لاستصدار قرارات لحضر حصار الشعوب واعتباره جريمة ضد الانسانية.

جاء ذلك في تصريحات صحيفة لسعادته عقب جلسة استماع عقدها بمقر البرلمان الإيطالي بدعوة من مجلس النواب الأربعاء ١٣ كانون الثاني/ ديسمبر ٢٠١٧، بحضور سعادة السيد/ عبد العزيز بن احمد المالكي سفير دولة قطر لدى إيطاليا، ووفد من أعضاء مجلس النواب، تتويجاً لسلسلة التحركات واللقاءات التي عقدها سعادته بالعاصمة الإيطالية روما في فترة سابقة لشرح تداعيات الحصار المفروض على قطر منذ الخامس من يونيو ٢٠١٧، وتم تسليمهم نسخا عن التقارير التي أعدتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، بشأن الانتهاكات المسجلة، ودعا البرلمان الإيطالي وبرلمانات العالم لوقفة تاريخية تدين الحصار وتنصف الضحايا.

مبادرة دولية لمناهضة حصار الشعوب

وأشار رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان الى إمكانية إطلاق مبادرة دولية لمناهضة حصار الشعوب، تهدف لتسليط الضوء على هذه الجريمة التي أصبحت (نمطاً) سلوكياً سائداً في أوقات الحروب والنزاعات، وممارسة سياسية تنتهجها بعض الدول لتحقيق أغراض دنيئة، لافتاً إلى أنه المبادرة ستعتمد على سفراء النوايا الحسنة لجلب التأييد الدولي. كما طالب سعادته مجلس حقوق الانسان بضرورة إنشاء مقرر خاص حول تداعيات الحصار على التمتع بحقوق الانسان. مؤكداً على ضرورة القيام بانتفاضة دولية ضد حصار الشعوب، وعدم الافلات من العقاب، مشدّداً على أن حصار شعب قطر هو حصار للإنسانية والحرية.

انتصارات حقوقية متتالية للجنة حقوق الإنسان

وتعد جلسة الاستماع التي عقدها المري مباشرة مع أعضاء السلطة التشريعية، وهي أكبر سلطة في النظام الديمقراطي الإيطالي، نجاحاً آخر يضاف لسلسلة الانتصارات الحقوقية التي حققتها اللجنة منذ بدء الحصار، من قبيل جلسة الاستماع التي عقدها سعادته بالبرلمان البريطاني، ولقاءاته مع نواب من الكونغرس الأميركي، والبرلمان الأوروبي. كما عكس عقد جلسة استماع بالبرلمان الإيطالي، الاهتمام الذي يوليه مجلس النواب لمناقشة أزمة الحصار على قطر، ومن ثمَّ، تضامن الشعب الإيطالي من خلال نوابه بالبرلمان، وكذا الحكومة الإيطالية مع دولة قطر.

خلال مؤتمر صحفي..

د. المري يستعرض تقرير البعثة الفنية للمفوضية السامية لحقوق الإنسان الخاص بالحصار المفروض على قطر

٨ يناير ٢٠١٨

رحّب سعادة الدكتور علي بن صميخ المري، رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر بالتقرير الذي صدر عن المفوضية السامية لحقوق الإنسان بعد ٧ أشهر من الحصار المفروض على قطر، باعتباره أول تقرير رسمي صادر عن الأمم المتحدة يدين الإجراءات التعسفية والانتهاكات التي قامت بها دول الحصار، وتوقع بأن المفوضية تنوي القيام ببعض الخطوات تتمثل في عقد اجتماع مع إدارة الإجراءات الخاصة بالمفوضية لتسليم الحالات الى المقررين الخواص بالأمم المتحدة كل حسب اختصاصه، وتقديم المعلومات الى بعض الوكالات الدولية المتخصصة المعنية مثل منظمة العمل الدولية، إضافة الى عقد اجتماع مع البعثات الدبلوماسية لدول الحصار في الأمم المتحدة بجنيف لاطلاعهم على التقرير والحالات ومحاولة إيجاد حلول لها.

جاء ذلك، خلال مؤتمر صحفي عقده د. المري بمقر اللجنة، كشف خلاله النقاب عن التقرير الذي أعدته المفوضية السامية عقب الزيارة التي قامت البعثة الفنية التابعة للمفوضية إلى الدوحة خلال الفترة من ١٨-٢٣ نوفمبر ٢٠١٧، والتقت خلالها متضررين من الحصار المفروض على قطر، وأشار المري إلى أن فريق البعثة الفنية الدولية التقى ممثلي ٢٠ جهة حكومية وغير حكومية، كما التقى الفريق ٤٠ شخصاً ممن قدموا شكاوى للجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

استعرض المري أبرز ما ورد في التقرير، واهمها اعتباره التدابير التي اتخذتها دول الحصار بأنها إجراءات تعسفية أحادية الجانب وليس لها دوافع قانونية، فهي لم تفرق بين الحكومة والمدنيين، وقد أحدث الحصار أثرا نفسيا على السكان، وتفاقم ذلك بفعل حملات التحريض والتشهير الإعلامي ضد قطر وقيادتها وشعبها.

توصيات

المري يوجه ٨ توصيات إلى الحكومة القطرية

طالب د. المري الحكومة القطرية بعدم الدخول في أي حوار أو مفاوضات لحل الأزمة دون الغاء التدابير التعسفية وتعويض وانصاف ضحايا الحصار، وضرورة الاعتماد على تقرير البعثة الفنية في دعم الشكاوى المطروحة أمام منظمة التجارة العالمية والمنظمة الدولية للطيران المدني ومنظمة اليونسكو، وسرعة التحرك في المحافل الدولية والإقليمية لرفع الغبن على الضحايا، وسرعة التحرك على مستوى مجلس حقوق الإنسان لطرح مشروع قرار حول تداعيات الحصار على مواطني و مقيمي دولة قطر، وضرورة طرح تداعيات الحصار أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن، واللجوء إلى محكمة العدل الدولية ولجان التحكيم والمحاكم الوطنية والدولية المتخصصة، وتقديم بعض المتسببين في الحملات التحريضية وخطاب الكراهية ودعوات العنف من دول الحصار الى العدالة و بخاصة مسؤولي تلك الدول كالمستشار الإعلامي في الديوان الملكي السعودي على ما ارتكبه من جرائم عدائية وتحريضية تنافي القانون الدولي والقوانين المحلية، علما بأن اللجنة الوطنية قامت برصد وتوثيق كافة الحملات التحريضية من طرف ذلك المسؤول ومسؤولي دول الحصار للقيام بتحركات قانونية، ودعا لجنة التعويضات الى ضرورة الإسراع في إجراءات التقاضي والتحكيم الدولي، واعتماد مكتب المحاماة الدولي المعين من طرفها على حيثيات تقرير البعثة.

توصيات إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان

دعا د. المري المفوضية السامية لمزيد من التحركات على كافة مستويات الآليات الدولية لحقوق الإنسان ومجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، وطرح قضية تداعيات الحصار في تقرير المفوض السامي لحقوق الإنسان في الدورة القادمة لمجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، والتواصل مع الوكالات الدولية المتخصصة مثل منظمة العمل الدولية ومنظمة اليونسكو ومنظمة التجارة العالمية والمنظمة الدولية للطيران المدنية، وذلك بغرض تبادل المعلومات ودعم الشكاوى المقدمة أمامها ضد دول الحصار، وضرورة دعوة المقررين الخواص بالأمم المتحدة الى سرعة التحرك لمعالجة قضايا ضحايا انتهاكات الحصار، وزيارة دول الحصار إلى جانب تضمين تداعيات الحصار في تقاريرهم التي ترفع الى مجلس حقوق الإنسان، داعيا البعثة الفنية إلى زيارة دول الحصار للوقوف على أثار الحصار على مواطنيهم ومواطني دولة قطر، وتضمين تداعيات الحصار في التقرير العام للأمين العام للأمم المتحدة.

توصيات إلى دول الحصار

ووجه المري ست توصيات إلى دول الحصار، تضمنت ضرورة التعامل الإيجابي والفوري مع نتائج تقرير البعثة الفنية للمفوضية السامية لحقوق الإنسان، وإلغاء كافة التدابير التعسفية الأحادية الجانب، واحترام تعهداتها وفقا للقانون الدولي لحقوق الإنسان، والرفع الفوري للانتهاكات وإنصاف الضحايا، والسماح بدخول البعثة الفنية للمفوضية السامية لحقوق الإنسان، والوقوف عن كثب على أثار الإجراءات المتخذة على مواطني تلك الدول ومواطني ومقيمي دولة قطر، والسماح بزيارات ميدانية للمقررين الخواص والمنظمات الدولية لحقوق الإنسان، والسماح للضحايا باللجوء إلى العدالة الوطنية ومتابعة اجراءات التقاضي لاسترجاع حقوقهم، والكف الفوري عن الحملات التشهيرية وخطاب الكراهية والدعوات التحريضية ومحاسبة المتسببين بذلك.

المري من اليونان:

التقرير الأممي حول الحصار يمثل إجماعاً دولياً لرفع الغبن عن المتضررين

١٥ يناير ٢٠١٨

طالب د. المري خلال اجتماعاته وجلسة الاستماع البرلمانية بضرورة اتخاذ موقف واضح وصريح ازاء انتهاكات حقوق الإنسان التي تسبّب بها الحصار المفروض على قطر، استناداً على التقرير الرسمي للمفوضية السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة الذي أقرّ رسمياً بحدوث انتهاكات وإجراءات تعسفية ضد المواطنين والمقيمين بدولة قطر ومواطني الدول الخليجية الثلاث المتورطة في الحصار. وأجرى سعادته سلسلة من اللقاءات مع مسؤولين بالحكومة اليونانية شملت السيد جورجيوس كاتروغالوس، وزير الدولة للشؤون الخارجية لدى الجمهورية اليونانية بمقر الوزارة. كما اجتمع بمقر وزارة العدل مع السيدة/ يناكاكيس، الأمين العام لشؤون حقوق الإنسان بوزارة العدل والشفافية وحقوق الإنسان، بحضور السيد/ زاغوريتيس المستشار الدبلوماسي لسعادة وزير العدل اليوناني، علاوة على اجتماعاته المنفصلة مع السيد/ جورج ستافروبولوس رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان اليونانية، والسيد/ إياني أمانيتيذيس نائب وزير الخارجية للشؤون الثقافية والدينية وحقوق الإنسان، إضافة إلى عقد جلسة استماع بالبرلمان اليوناني، مؤكدا على ان تقرير المفوضية يمثل اجماعا دوليا لرفع الغبن عن المتضررين وانهاء الحصار، ويسقط نهائيا اية مبررات تمنع الدول من اتخاذ مواقف صريحة ومعلنة ضد الحصار، وانه جاء مطابقا لتقارير اللجنة الوطنية بهذا الشأن، وأوصى المري بإطلاق حملة برلمانية تضامنية مع ضحايا الحصار، مؤكداً في الوقت نفسه على الدور الهام والمؤثر للسلطات التشريعية في الحشد لحراك شعبي ورسمي عالمي ينادي بإنهاء الحصار على قطر، ويدين ما يتعرض له المتضررون من الحصار وينصف قضيتهم، لافتاً إلى أن النداءات

البرلمانية تكتسب قوتها ومصداقيتها باعتبارها ممثلة للشعوب.

وتأتي زيارة سعادته لليونان في إطار تحركات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر لحشد المزيد من التأييد الدولي لرفع الغبن عن المتضررين وشرح حيثيات التقرير الصادر عن البعثة الفنية للمفوضية السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، على كافة المنظمات الدولية، وبرلمانات العالم، والآليات الإقليمية والدولية، والمتابعة مع المقررين الخواص، ومعالجة حالات الانتهاكات الواردة في التقرير مع الوكالات الدولية المتخصصة. كما تأتي الجولة ضمن التحركات الحقوقية والجهود التي تبذلها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان منذ أزيد من ٧ أشهر كاملة، لفضح انتهاكات دول الحصار، ودفع الدول والمنظمات الحقوقية إلى ضرورة التحرك بقوة، واتخاذ مواقف صريحة ومعلنة، لوضع حد لأسوء أزمة إنسانية تعيشها منطقة الخليج.

واكتسبت هذه الجولة أهمية خاصة، لكونها تأتي بعد أياماً قليلة بعد صدور أول تقرير رسمي من الأمم المتحدة، يتضمن استنتاجات البعثة الفنية التي أوفدتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان إلى قطر خلال الفترة من ١٨-٢٣ كانون الأول/ نوفمبر ٢٠١٧، والتي تمت بناء على طلب اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لرصد انتهاكات دول الحصار، وإجراء مقابلات مع المتضررين.

المري من اليونان:

التقرير الأممي حول الحصار يمثل إجماعاً دولياً لرفع الغبن عن المتضررين

١٥ يناير ٢٠١٨

طالب د. المري خلال اجتماعاته وجلسة الاستماع البرلمانية بضرورة اتخاذ موقف واضح وصريح ازاء انتهاكات حقوق الإنسان التي تسبّب بها الحصار المفروض على قطر، استناداً على التقرير الرسمي للمفوضية السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة الذي أقرَّ رسمياً بحدوث انتهاكات وإجراءات تعسفية ضد المواطنين والمقيمين بدولة قطر ومواطني الدول الخليجية الثلاث المتورطة في الحصار. وأجرى سعادته سلسلة من اللقاءات مع مسؤولين بالحكومة اليونانية شملت السيد جورجيوس كاتروغالوس، وزير الدولة للشؤون الخارجية لدى الجمهورية اليونانية بمقر الوزارة. كما اجتمع بمقر وزارة العدل مع السيدة/ يناكاكيس، الأمين العام لشؤون حقوق الإنسان بوزارة العدل والشفافية وحقوق الإنسان، بحضور السيد/ زاغوريتيس المستشار الدبلوماسي لسعادة وزير العدل اليوناني، علاوة على اجتماعاته المنفصلة مع السيد/ جورج ستافروبولوس رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان اليونانية، والسيد/ إياني أمانيتيذيس نائب وزير الخارجية للشؤون الثقافية والدينية وحقوق الإنسان، إضافة إلى عقد جلسة استماع بالبرلمان اليوناني، مؤكدا على ان تقرير المفوضية يمثل اجماعا دوليا لرفع الغبن عن المتضررين وانهاء الحصار، ويسقط نهائيا اية مبررات تمنع الدول من اتخاذ مواقف صريحة ومعلنة ضد الحصار، وانه جاء مطابقا لتقارير اللجنة الوطنية بهذا الشأن، وأوصى المري بإطلاق حملة برلمانية تضامنية مع ضحايا الحصار، مؤكداً في الوقت نفسه على الدور الهام والمؤثر للسلطات التشريعية في الحشد لحراك شعبي ورسمي عالمي ينادي بإنهاء الحصار على قطر، ويدين ما يتعرض له المتضررون من الحصار وينصف قضيتهم، لافتاً إلى أن النداءات البرلمانية تكتسب قوتها ومصداقيتها باعتبارها ممثلة للشعوب.

وتأتي زيارة سعادته لليونان في إطار تحركات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر لحشد المزيد من التأييد الدولي لرفع الغبن عن المتضررين وشرح حيثيات التقرير الصادر عن البعثة الفنية للمفوضية السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، على كافة المنظمات الدولية، وبرلمانات العالم، والآليات الإقليمية والدولية، والمتابعة مع المقررين الخواص، ومعالجة حالات الانتهاكات الواردة في التقرير مع الوكالات الدولية المتخصصة. كما تأتي الجولة ضمن التحركات الحقوقية والجهود التي تبذلها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان منذ أزيد من ٧ أشهر كاملة، لفضح انتهاكات دول الحصار، ودفع الدول والمنظمات الحقوقية إلى ضرورة التحرك بقوة، واتخاذ مواقف صريحة ومعلنة، لوضع حد لأسوء أزمة إنسانية تعيشها منطقة الخليج.

واكتسبت هذه الجولة أهمية خاصة، لكونها تأتي بعد أياماً قليلة بعد صدور أول تقرير رسمي من الأمم المتحدة، يتضمن استنتاجات البعثة الفنية التي أوفدتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان إلى قطر خلال الفترة من ١٨-٢٣ كانون الأول/ نوفمبر ٢٠١٧، والتي تمت بناء على طلب اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لرصد انتهاكات دول الحصار، وإجراء مقابلات مع المتضررين.

بريطانيا: موازاةً مع توقيع ١٥ نائباً عريضة موجهة لرئيسة الوزراء: البعثة البرلمانية البريطانية تطالب حكومة تيريزا ماي بحثّ دول الحصار على الاستجابة للحوار مع قطر

٣ فبراير ٢٠١٨

وقّع ١٥ نائبا بالبرلمان البريطاني عريضة يطالبون بموجبها حكومة رئيسة الوزراء تيريزا ماي بالضغط لرفع الحصار المفروض على قطر بشكل فوري، وحث دول الحصار على الاستجابة للوساطة الكويتية لحل الأزمة. وفي سياق متصل، دعت البعثة البرلمانية البريطانية التي زارت الدوحة خلال الفترة من ٢٧-٢٩ سبتمبر ٢٠١٧ الحكومة البريطانية إلى الضغط على دول الحصار لرفع الحصار والاستجابة لمساعي الوساطة الكويتية، ودعت وزير الخارجية البريطاني بوريس جونسون للضغط على نظرائه من وزراء خارجية دول الحصار للتخفيف من حدة الإجراءات المتخذة، لأجل وضع حدّ لتفاقم انتهاكات حقوق الإنسان بعد ٨ شهور على بدء الحصار.

توصيات البعثة البرلمانية

أصدرت البعثة البرلمانية البريطانية تقريراً تضمن استنتاجاتها عقب الزيارة التي قامت بها إلى الدوحة لرصد اثار الحصار المفروض على قطر منذ الخامس من يونيو/ ٢٠١٧، والتقت البعثة التي ضمت نواباً من مجلسي اللوردات والعموم البريطاني، بقيادة العضو عن حزب العمال البريطاني جراهم مورس، عدداً من الضحايا واستمعت إلى شهاداتهم. كما زار الوفد العديد من الوزارات، منها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، واستمع الوفد إلى شهادات عن منع السلطات السعودية للقطريين والمقيمين من أداء مناسك الحج والعمرة

وبعد عودة البعثة إلى لندن، قامت بإعداد تقرير حول مشاهداتها واستنتاجاتها المتعلقة بتداعيات وآثار الحصار، طبقا للمعلومات الموثقة التي حصلت عليها من المؤسسات والأفراد والوزارات، إلى جانب لقاءاتها مع المسؤولين باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان التي زودت البعثة بأرقام دقيقة ووثائق حول ما تسبب الحصار من آثار على المواطنين والمقيمين في قطر ودول الحصار، واحتوى التقرير على العديد من التوصيات، شملت دعوة الحكومة البريطانية إلى الضغط على دول الحصار لرفع الحصار، ومطالبتها بحث دول الحصار على الاستجابة للحوار مع قطر من خلال الوساطة الكويتية، وتم نشره في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٨.

كما أوصى الوفد وزير الخارجية البريطانية بضرورة الضغط على نظرائه من وزراء خارجية دول الحصار للتخفيف من حدة الإجراءات المتخذة بحق المواطنين والمقيمين في قطر ودول الحصار، والحد من تفاقم انتهاكات حقوق الانسان، وطالب الوفد الحكومة البريطانية أن توضح لدول الحصار ما عليها من احترام حقوق الأفراد في حرية الحركة والتنقل، وحرية الرأي والتعبير ولم الشمل العائلي.

الوفد التقى . . ١ من المتضررين بالحصار

وكان أعضاء البعثة البرلمانية البريطانية قد استمعوا مباشرة لشهادات أكثر من . . ١ حالة متضررة من الحصار خلال زيارتهم للدوحة، وعقدوا لقاءات مع العديد الأشخاص والعائلات، وأصحاب الشركات، ورجال الأعمال، وفئات أخرى، وضمّ الوفد البريطاني الذي التقى سعادة الدكتور علي بن صميخ المري رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وعدداً من المتضررين من الحصار، ٤ نواب ومسؤولين من البرلمان البريطاني، يتقدمهم اللورد قربان حسين، واللورد كيلك كوني، واللورد نذير أحمد، النواب من مجلس اللوردات، والنائب جراهام موريس عضو مجلس العموم، إلى جانب شازيا أرشاد، والسيد جميل، وآلستار سلون صحافية، وبلال لو صحافي؛ خلال زيارة الوفد البرلماني للدوحة للوقوف على تداعيات الحصار.

١٥ نائباً يوجهون عريضة لرئيسة الوزراء البريطانية

وفي سياق متصل، وقع ١٥ نائبا بالبرلمان البريطاني عريضة تدعو الى رفع الحصار المفروض على قطر بشكل فوري، وتضمنت العريضة دعوة الحكومة البريطانية للضغط على دول الحصار للاستجابة للوساطة الكويتية. وجاء في نص العريضة التي تقدم بها النائب جراهام موريس، عضو مجلس العموم أن مجلس النواب البريطاني انه يلاحظ استمرار الحصار المفروض على قطر؛ ويساوره القلق إزاء تأثير الحصار على حقوق الإنسان للمواطنين القطريين والمقيمين في قطر، حيث يواجه العديد منهم الانفصال الأسري، وقيودا مفروضة على الحق في التعليم والحج وممارسة الشعائر الدينية، وقيودا أخرى على التعاملات المالية للأشخاص، وحرية الصحافة.

وأضاف أن أعضاء مجلس النواب يساورهم القلق كذلك إزاء عدم إحراز تقدم نحو تحقيق انفراج في الأزمة بين قطر واللجنة الرباعية. وبيّن الموقعون على العريضة أنهم يدعمون الوساطة الكويتية، ويطالبون الحكومة البريطانية حث دول الحصار على إحراز مزيد من التقدم صوب التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض. كما حثّوا الحكومة على دعوة اللجنة الرباعية إلى رفع الحصار عن قطر وتخفيف القيود الحالية المفروضة على الحقوق الشخصية للسكان والمواطنين.

لجنة حقوق الإنسان تكسب ثقة المجتمع البريطاني

ويأتي تقرير البعثة البرلمانية البريطانية، والعريضة التي وقعها ١٥ نائباً من مجلس العموم، تتويجاً للجهود التي بذلتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، برئاسة سعادة الدكتور علي بن صميخ المري، منذ بداية الأزمة، حيث زار سعادته المملكة المتحدة ثلاث مرات، عقد خلالها جلستي استماع مع نواب البرلمان البريطاني. كما التقى مسؤولين عن ملف حقوق الإنسان بالخارجية البريطانية، إلى جانب لقاء سعادته مع سليل شتي، الأمين العام لمنظمة العفو الدولية "أمنستي"، ومقرها في لندن، ولقاء آخر مع الفيدرالية الدولية للصحافيين.

جولة أوروبية للدكتور المري في فرنسا والمانيا

٥ فبراير ٢٠١٨

ضمن تحركات وجهود اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، لزيادة الضغوط الدولية على دول الحصار، ودفعها لوقف انتهاكاتها الجائرة، لاسيّما بعد إقرار المفوضية السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بحدوث تلك الانتهاكات، ومطالبتها برفع الحصار فورا، قام سعادة الدكتور علي المري رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بجولة أوروبية شملت فرنسا وألمانيا ، والتقى خلالها مسؤولين بإدارة متحف «اللوفر» الشهير في باريس، برئاسة السيّد كريم موطالب، رئيس الإدارة العامة لمتحف «اللوفر» والسيّد جون لويك ناهيل، نائب مؤتمر رؤساء الجامعات الفرنسية بالعاصمة باريس، واجتماعات أخرى منفصلة مع عددا من المسؤولين بوزارة الخارجية الفرنسية شملت السادة: جون باتيست فايفر، نائب رئيس شؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، والسيدة لوسيل دوسوربوس، المسؤولة عن شؤون دولة قطر بوزارة الخارجية الفرنسية. كما التقى السيد فلورنس كرومو فيسيار، المستشار بالجمعية الوطنية الفرنسية «البرلمان»، ومدير حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية.

وعقب اجتماعه الأول مع إدارة اللوفر أكد د. المري أن إدارة متحف «اللوفر» بباريس أبلغته أنها فتحت تحقيقاً رسمياً في قضية إزالة خارطة قطر من متحف «لوفر» أبو ظبي، وقدمت اعتذاراً عما حدث، ووعدت بإثارة النقاش حول القضية خلال زيارة المسؤولين الفرنسيين إلى أبو ظبي. ودعا سعادته المسؤولين على متحف «اللوفر» بباريس إلى حماية الفن والثقافة والتراث الفكري من «الاستغلال السياسي»، وتصفية حسابات سياسية ضيقة من خلال تحريف الحقائق التاريخية والجغرافية، وضمان عدم تكرار هذه الفضائح، كونها لا تستهدف قطر فحسب، بل تشكل اعتداء على مصداقية المؤسسات الثقافية والفنية والتعليمية الفرنسية ودورها في نشر الفن والثقافة.

دول الحصار تضرب ثقة الطلاب في الجامعات العالمية المتواجدة بها

وفي اجتماعه الثاني مع نائب مؤتمر رؤساء الجامعات الفرنسية بالعاصمة باريس، طالب الدكتور المري المؤسسات التعليمية العالمية التي تمتلك فروعاً لها في الإمارات العربية المتحدة بضرورة سن قوانين وأنظمة داخلية صارمة تنأى بها عن الصراعات السياسية، وتمنع المساس بحق الطلبة في التعليم، والضغط على دول الحصار لإعادة الاعتبار للطلبة القطريين الذين تمّ فصلهم بشكل تعسفي من المؤسسات التعليمية، ومنعهم من استكمال مسارهم الدراسي، بذريعة خلافات سياسية مع دولة قطر، واستعرض سعادته خلال الاجتماع بعض الانتهاكات التي تعرض لها الطلبة القطريون الذين حرموا من اكمال تعليمهم في جامعات دول الحصار، ومنها جامعة السوربون الفرنسية في الامارات، وأوصى باتخاذ اجراءات صارمة للتأكيد على احترام المواثيق والأنظمة الأساسية لفروع الجامعات الفرنسية والدولية في دول الحصار، وحثّ تلك الدول على احترام مدونات السلوك والقوانين الدولية كشرط أساسي لفتح فروع فيها.

دول الحصار تشكك في مصداقية الأمم المتحدة

وخلال لقائه المسؤولين بالخارجية الفرنسية، دعا د. المري دول الاتحاد الأوروبي وبعض الدول بضرورة العدول عن موقف الحياد إزاء الأزمة الخليجية، والانضمام إلى الدول والمنظمات الحقوقية الدولية، المطالبة بوقف الحصار المفروض على قطر، وخصوصا بعد التقارير الدولية التي اثبتت حدوث انتهاكات تمييزية وتعسفية ضد الشعب القطري، وعدم ابداء دول الحصار الأربعة أي استعداد للتراجع عن هذه الإجراءات، والتي تجاهلت التقارير وشككت بها، واعتبر المري ان استمرار صمت وحياد دول الحصار سيشكل عاملا يشجع دول الحصار على المضي في انتهاكاتها، وأوصى الدول الأوروبية بتغليب حقوق الانسان على المصالح الاقتصادية واعتبارها أولوية في اجندتها مع دول الحصار، وأوصى الدول بالضغط باتجاه وقف الانتهاكات، وانصاف الضحايا الذين يواجهون انتهاكات عديدة.

برلين:

المانيا في لقائه رئيسة التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان:

المري يفضح مضايقات دول الحصار ضد اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

٨ فبراير ٢٠١٨

خلال جولته في العاصمة الألمانية برلين، اجتمع سعادة الدكتور علي بن صميخ المري رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان مع الدكتورة بياته رودولف المدير العام للمؤسسة الألمانية لحقوق الإنسان ورئيسة التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وأجرى لقاء منفصل مع السيد جيرهارد شلاودراف، رئيس قسم الشرق الأوسط، بوزارة الخارجية الألمانية، بحضور عددٍ من كبار موظفي إدارة حقوق الإنسان، وإدارة الشرق الأوسط، إلى جانب عقده جلسة استماع بالبرلمان الألماني، ولقاءات مع ممثلي وسائل إعلام ألمانية.

وخلال الاجتماع، انتقد المري المضايقات التي تمارسها دول الحصار لمحاولة تشويه عمل اللجنة، وثنيها عن متابعة التحركات الرامية إلى فضح انتهاكاتها لحقوق الإنسان؛ ودعا التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان إلى رصد تلك الممارسات التي تسيء للمنظمات الحقوقية، وإثارتها في اجتماعاتها المقبلة. كما أطلعها على حملات التشويه والضغوطات التي تتلقاها اللجنة من دول الحصار، ودور اللجنة المستمر في مواجهة الحصار، وزوّدها بكافة المعلومات بشأن ذلك، وفي نهاية اللقاء أكدت بياتة استعداد المؤسسة الألمانية لحقوق الإنسان، والتحالف العالمي لمؤسسات حقوق الإنسان لتكثيف التعاون والتنسيق المشترك مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في عدة مجالات، ولا سيّما تبادل التجارب والخبرات حول آليات الرقي بثقافة حقوق الإنسان، والدفاع عنها.

وخلال لقائه في برلين مع رئيس قسم الشرق الأوسط بوزارة الخارجية الألمانية، طالب سعادته الحكومة الألمانية، بصفتها عضواً في مجلس حقوق الإنسان، طرح مسألة التداعيات الخطيرة لانتهاكات الحصار على قطر أمام اجتماع مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة في دورته نهاية فبراير ٢٠١٨. ووجه المري دعوة للبرلمان الألماني لإيفاد بعثة رسمية إلى الدوحة، بهدف الوقوف على تداعيات الحصار المتواصل ضد قطر والانتهاكات الناجمة عنه، وأطلع نواب البرلمان على تفاصيل تقرير البعثة الفنية للمفوضية السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة، وأبرز الاستنتاجات التي خرجت بها، مشدّداً على أن تقرير البعثة الأممية أكد ما جاء في تقرير اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في دولة قطر، وتقارير المنظمات الدولية الحقوقية التي لاقت هجوما قويا من دول الحصار.

وخلال الزيارة، التقى المري بممثلين عن الصحف ووسائل الإعلام بالعاصمة الألمانية برلين، وتحدث عن دور اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في مواجهة الحصار، والتي تسعى من خلاله الى وقف معاناة الضحايا، باعتبارها أولوية طارئة لا ينبغي ربطها بمسار الحل السياسي للأزمة، وشهد اللقاء العديد من الأسئلة التي انصبت على محاولة الصحافيين فهم الأسباب الحقيقية للأزمة الخليجية، وسر فشل كل جهود الوساطة الكويتية، والجهود التي قامت بها ألمانيا ودول عديدة. كما تركزت استفسارات الصحافيين على معاناة المواطنين والمقيمين بدول مجلس التعاون، بسبب حرمانهم من لم شملهم، منذ قرار إغلاق الحدود والأجواء البحرية والبرية، بذريعة خلاف سياسي مع دولة قطر.

وقد استقبل الدكتور المري لاحقا رسالة خطية من الدكتورة بياته رودولف، أكدت فيها دعم التحالف العالمي الذي يضم ١١٠ مؤسسة وطنية حقوقية عبر العالم، وتشجيعه للجنة الوطنية لحقوق الانسان على مواصلة أداء مهامها القانونية بمستوى عال من اليقظة والاستقلالية في ممارسة ولايتها، وحثها على مواصلة اتخاذ الإجراءات المناسبة لمعالجة الآثار المترتبة على الأزمة في مجال حقوق الإنسان، مع التأكيد على أهمية دور اللجنة نظرا للاعتراف الدولي بها وبتصنيفها المتقدم.

موقع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان يتعرض لـ ١٨٩٤ محاولة فاشلة لاختراقه

٨ فبراير ٢٠١٨

صرح السيد/ عبد الله الكعبي مدير إدارة الشؤون القانونية باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان عن تعرض موقع اللجنة لـ ١١٢ محاولة اختراق في ٢ فبراير، و١٧٨٢محاولة في ٥ فبراير ٢٠١٨م. لافتاً إلى ان اللجنة تقوم بعمل الإجراءات اللازمة لحماية موقعها الإلكتروني الذي يمثل واجهتها الرسمية في التعامل مع الجمهور من خلال نشر المعلومات الرسمية الموثوقة التي تعبر عن أهداف ورسالة ورؤية اللجنة.

وجاء استهداف موقع اللجنة بعد الجهود الكبيرة التي لازالت تقوم بها منذ بداية الحصار، بهدف عرقلة عملها في كشف وفضح انتهاكات الحصار على قطر وتداعياته على حقوق الإنسان. وأشار إلى أن مثل هذه المحاولات أصبحت معروفة لدى الجميع، حيث أن مبررات الحصار نفسها بدأت بافتراءات وأكاذيب تم الترويج لها بعد اختراف موقع وكالة الأنباء القطرية، وأعرب الكعبي عن ثقته حول فطنة المتلقين للمعلومة في دولة قطر من مواطنين ومقيمين، وقدرتهم على التمييز بين المعلومات الموثوقة وبين الافتراءات، وهذا في حد ذاته ضمانة لاستمرارية مصداقية المؤسسات بدولة قطر، لأن مثل هذه المحاولات باتت مكشوفة للجميع ولا يمكن تصديقها.

الدوحة: وفد برلماني بريطاني يسلم وزير خارجيتهم تقرير البعثة الأممية حول حصار قطر

١٤ فبراير ٢٠١٨

سلم وفد من البرلمان البريطاني الزائر لدولة قطر برئاسة سعادة السيد/ اليستير كار مايكل وزير الخارجية البريطاني، ووزير الدولة لشؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المسؤول عن ملف أزمة الحصار على قطر بالخارجية البريطانية، إلى جانب رئيس لجنة الشؤون الخارجية بالبرلمان البريطاني، نسخة من تقرير البعثة الفنية للمفوضية السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة الخاص بتداعيات الحصار على حقوق الإنسان.

جاء ذلك خلال اجتماع سعادة الدكتور علي بن صميخ المري رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بوفد برلماني بريطاني بمقر اللجنة. وفي الوقت نفسه أكد الوفد البرلماني خلال الاجتماع أن دولة قطر تمضي في الطريق السليم نحو حماية وتعزيز حقوق العمال، وتوجهوا بالشكر لدولة قطر لاهتمامها بالتطور التشريعي في قانون العمل وقانون حماية الأجور.

بينما أكد د. المري أن اللجنة ستتوجه الى مجلس حقوق الإنسان بالإضافة إلى المقررين الخواص المعنيين بملفات حقوق الإنسان المختلفة بشأن تقرير بعثة الأمم المتحدة، لاتخاذ خطوات عاجلة لإنصاف ضحايا الحصار على قطر من المواطنين والمقيمين ومواطني دول مجلس التعاون الخليجي. خاصة بعد صدور التقرير الاممي الذي يعد وثيقة قانونية ومرجعية هامة تؤكد على الإضرار الناجمة عن الحصار بكل حيادية ومصداقية.

وتوجه سعادته بالشكر لتجاوب البرلمانيين البريطانيين مع المتضررين من الحصار، وتواصلهم السريع مع حكومتهم. وطالب بضرورة المزيد من المساءلة للمعنيين في الحكومة البريطانية للعمل على الحد من الانتهاكات المتزايدة على المتضررين من مواطني ومقيمي منطقة الخليج التي تتفاقم يوماً بعد يوم.

٢٠ فبراير ٢٠١٨

جنيف - سويسرا: المفوض السامي لحقوق الإنسان يستقبل د. المري بجنيف

استقبل سمو الأمير زيد بن رعد المفوض السامي لحقوق الإنسان بمكتبه بمقر الأمم المتحدة بجنيف سعادة الدكتور علي بن صميخ المري رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. كما اجتمع المري مع السيد ميشيل فورست المقرر الخاص المعني بالمدافعين عن حقوق الانسان، وأجرى سعادته سلسلة اجتماعات مكثفة التي مع المندوبين الدائمين للبعثات الديبلوماسية، والتي شملت سعادة السيد/ انتخي ليندرستي المندوب الدائم لألمانيا الاتحادية، وسعادة السيدة/ اليزابيث لورين المندوبة الدائمة لفرنسا، وسعادة السيدة/ جوليان برايثويت المندوبة الدائمة للمملكة المتحدة، والسيد/ الفريد فيرناندیز المدير التنفيذي للمنظمة الدولية لحق التعليم وحرية التدريس، وشارك سعادته في الاجتماعات العامة التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان للعام ٢٠١٨.

وخلال اجتماعه مع المفوض السامي، قدم المري شرحا لآخر مستجدات الأوضاع الإنسانية الناجمة عن الحصار على قطر، وجهود اللجنة لمناهضة هذه الانتهاكات المتزايدة على المواطنين والمقيمين في قطر ومواطني مجلس التعاون.

فيما استعرض مع المقرر الخاص المعني بالمدافعين عن حقوق الانسان محاولات العرقلة وحملات التشويه التي تتعرض لها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر من قبل دول الحصار ووسائل إعلامها الرسمية وغير الرسمية، ومحاولات الاختراق والقرصنة التي تعرض اليها الموقع الإلكتروني الرسمي للجنة. مؤكدا أن اللجنة منذ بداية الازمة الخليجية لم تحيد عن مسارها في رصد وتوثيق الانتهاكات التي يعاني منها شعوب منطقة الخليج منذ بداية الحصار. ودعا د. المري السيد فورست لأهمية اتخاذ الإجراءات اللازمة وفق اختصاصاته لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان. يذكر أن المقرر الخاص المعني بالمدافعين عن حقوق الانسان يختص بدراسة أوضاع المدافعين لحقوق الإنسان، ورفع تقارير لمجلس حقوق الإنسان بهذا الشأن.
وفي خضم زيارته، طالب المري المندوبيات الدائمة لألمانيا وفرنسا وبريطانيا بضرورة التحرك العاجل في عبر آليات مجلس حقوق الإنسان في دورته ٢٧. وذلك لإنهاء الانتهاكات الناجمة عن الحصار المفروض على دولة قطر نظرا لآثارها الإنسانية داخل قطر وعلى شعوب مجلس التعاون في ظل نسيج اجتماعي واسري مشترك، داعيا الى تحييد الملف الإنساني عن الخلافات السياسية.

وخلال لقائه مع السيد/ الفريد فيرناندیز المدير التنفيذي للمنظمة الدولية لحق التعليم وحرية التدريس، تم بحث انتهاكات الحق في التعليم الناجمة عن الحصار، وتسليم المنظمة كافة الملفات المتعلقة برصد وتوثيق معاناة الطلاب القطريين في جامعات دول الحصار، وكافة مخاطبات اللجنة للمنظمات الدولية المختصة بالحق في التعليم، وتقارير اخرى ذات صلة. وتلقى د. المري من المدير التنفيذي للمنظمة مقترحات لمزيد من التحركات لإنصاف الطلاب القطريين المطرودين من جامعات الإمارات والسعودية، مع ابداء استعداد المنظمة لدراسة كافة الوثائق المتعلقة بانتهاكات الحق في التعليم والنظر في الإجراءات المناسبة لرفع تلك الانتهاكات. وحمل د. المري جامعات دول الحصار المسؤولية أمام المجتمع الدولي ومنظمات حقوق الإنسان عن ضياع سنة دراسية كاملة من المستقبل التعليمي لهؤلاء الطلاب، وعليها احترام هذه المسؤولية وإنصاف ضحاياها من الطلاب.

بروكسل: خلال سلسلة من الاجتماعات مع مسؤولي الخارجية وحقوق الإنسان بالبرلمان والاتحاد الأوربيين... د. المري: تشبيه الأزمة الخليجية بما حدث في كوبا هو اعتراف بالحصار على قطر

٨ مارس ٢٠١٨

في إطار الحشد الدولي الذي تنظمه اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لمواجهة الانتهاكات التي سببها الحصار المفروض على قطر، أجرى رئيسها سعادة الدكتور/ علي بن صميخ المري سلسلة من الاجتماعات بالعاصمة البلجيكية على مدار يومين، شملت: السيد مارك جياكوميني نائب المدير العامل لحقوق الإنسان والقضايا العالمية المتعددة الأطراف في الهيئة الخارجية للاتحاد الأوروبي (EEAS) ، والسيدة/ سيارا أوبراين رئيسة مجموعة العمل المعنية بحقوق الإنسان بمجلس الاتحاد الأوربي، والسيدة/ميشيل اليوماري رئيسة وفد العلاقات مع شبة الجزيرة العربية في البرلمان الأوروبي، والسيد/ أوندي كريستيا نائب رئيس لجنة الشئون الخارجية في البرلمان الأوروبي، والسيد/ أنطونيو بنزاري رئيس اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان في البرلمان الأوربي. كما حضر سعادته غداء عمل مع جمعية الصداقة القطرية الأوروبية بمقر البرلمان الأوروبي، قدم من خلاله شرحاً حول مستجدات انتهاكات الحصار على دولة قطر.

واوضح د. المري خلال هذه اللقاءات أن هنالك تأكيدات من دول الحصار تدل على رغبتها في إطالة أمد الأزمة وعدم نيتها في رفع الحصار، والرجوع عن الإجراءات التعسفية أُحادية الجانب التي تمارسها ضد مواطني ومقيمي دولة قطر، خاصة بعد التصريحات الأخيرة من بعض قادتها بأن حصار قطر سيكون مشابهاً في أمده لحصار كوبا الذي استمر لخمسين عاماً، مع تجديد رفضه بمعاقبة الشعوب والتهديد باستمرار الحصار الذي سيفاقم التداعيات الإنسانية للمتضررين ويزيد من معاناتهم، ودعا المجتمع الدولي للتدخل لمعالجة الانتهاكات الإنسانية الناجمة عن هذه الأزمة بعد ملاحظتها انسداد الأفق أمام الحلول السياسية في الأمد القريب. وطالب البرلمان الاوروبي إلى استصدار إعلان أوروبي ودولي يمنع الإجراءات التعسفية أُحادية الجانب واستحداث آلية دولية بالنظر الى تقارير البعثات الدولية وتقارير اللجنة الوطنية حول انتهاكات الحصار على قطر وشعوب دول الحصار، وابداء الأولوية القصوى في رفع الانتهاكات عن المتضررين وتعويضهم ومحاسبة المتسببين.

الدكتور المري يجتمع مع أطراف أمريكية ودولية في مدينتي واشنطن ونيويورك

١٣ مارس ٢٠١٨

لشرح تداعيات الحصار المفروض على قطر، والأوضا§ع الانسانية بعد مرور ٩ شهور عليه، أجرى سعادة الدكتور علي بن صميخ المري رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان زيارة للعاصمة الامريكية واشنطن، شملت في اليوم الأول لقاء مع السيد/ تيم ليندر كينج نائب ومساعد وزير الخارجية الامريكي لشؤون الخليج العربي، ومسؤولين بلجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي، وأعضاء لجنة الشئون الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي. وخلال الندوة التي عقدها بمركز قطر أمريكا بحضور السيد/ تيم ليندر كينج نائب ومساعد وزير الخارجية الامريكي لشؤون الخليج العربي، بحضور لفيف من الخبراء حول قضايا الشرق الأوسط والأكاديميين والإعلاميين.

وقدم في اليوم الثاني جلسة أمام لجنة توم لانتوس بالكونجرس الأمريكي حضرها العديد من أعضاء اللجنة من حزب الأغلبية برئاسة رئيس الحزب الجمهوري باللجنة عضو الكونجرس السيد/ راندي هالتغرن. علاوة على سلسة من اللقاءات أجراها المري مع عدد من أعضاء مجلس الشيوخ شملت السيدة/ كارين باس عضو الكونجرس، الناشطة في اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان العالمية، وعضو الكونجرس عن الحزب الجمهوري السيد/ فرانسيس روني ممثل الحزب بلجنة الشؤون الخارجية وممثل الكونجرس السيد/ توم غاريت عضو في اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان العالمية، وعضو الكونجرس براد شيرمين أعلى الممثلين الديمقراطيين في لجنة العلاقات الخارجية.

خلال زيارته لواشنطن، أبدى د. المري ترحيبه بأية مبادرة تعمل على الحل السريع لأزمة الحصار على قطر وعودة الحياة إلى مسارها الطبيعي في منطقة الخليج، مشدداً في الوقت نفسه على أهمية أن تراعي أية تسويات للحل مسألة إنصاف ضحايا انتهاكات الحصار، والرفع الفوري للإجراءات التعسفية أُحادية الجانب كبادرة لإبداء حسن النوايا، مطالباً بوضع آلية شاملة للتعويضات تتضمن إنشاء صندوق لهذا الغرض، ومراعاة الحالات المستعجلة للمتضررين من الحصار مثل الاسر، وأداء المناسك والشعائر الدينية. وشملت الزيارة توضيحا لدور اللجنة الوطنية لحقوق الانسان منذ اليوم الأول للحصار على المستويين الدولي والإقليمي ومدى التجاوب العالمي، ورفض محاولات التضييق والقاء الاتهامات على القنوات الفضائية ومنها قناة الجزيرة، وطالب الكونغرس الأمريكي بمخاطبة الرئيس ترامب لطرح ملف حقوق الانسان كأولوية واساس للحل في مشاورات كامب ديفد لحل الازمة الخليجية، ودعا الى انصاف وتعويض الضحايا.

وفي ذات السياق، أجرى د. المري زيارة لمدينة نيويورك، عقد خلالها سلسلة من اللقاءات المكثفة شملت سعادة السيدة/ أورسولا مولر مساعد الامين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، وسعادة السيد/ خاو بيدرو فالي رئيس البعثة الدائمة للاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، علاوة على لقاءاته مع كبار المسؤولين بمنظمة هيومن رايتس ووتش، وممثلين لعدد من مندوبيات الدول الاوروبية.

وتناولت اللقاءات عدة موضوعات أهمها: تضييق دول الحصار على المنظمات الإنسانية القطرية وضرب العمل الإنساني، واستعرض خلال هذه اللقاءات التقارير التي أصدرتها اللجنة حول الحصار، وقدم خلالها مجموعة من التوصيات منها: مطالبة الأمم المتحدة بضرورة اتخاذ مواقف أكثر صرامة من انتهاكات دول الحصار لمبادئ حقوق الإنسان، وتدوين تداعيات الحصار في تقريره السنوي الذي سيستعرضه للأمين العام أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، واتخاذ مواقف أكثر صرامة من انتهاكات دول الحصار للمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان، والتحرك العاجل لمخاطبة أطراف الأزمة للرفع الفوري لتلك الانتهاكات، وتعويضهم قبل أية تسويات للحل السياسي، واجراء المزيد من التحركات من قبل آليات الأمم المتحدة لإنصاف ضحايا الحصار، وضرورة قيام منظمة هيومن رايتس ووتش بالضغط للإنهاء الفوري للإجراءات التعسفية أحادية الجانب التي تمارسها دول الحصار على المواطنين والمقيمين بدولة قطر وتعويض المتضررين.

بيان اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بشأن خطاب سمو أمير دولة قطر في افتتاح دور الانعقاد السادسة والأربعين لمجلس الشورى

١٤ نوفمبر ٢٠١٧

رحبت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بما جاء في خطاب سمو الشيخ/ تميم بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر بمناسبة افتتاح دور الانعقاد السادسة والأربعين لمجلس الشورى، من تأكيد واستمرار الدولة في خطواتها الاصلاحية، ومسيرتها التنموية الاقتصادية والبشرية. كما ثمنت في بيان صحفي بدعم مكانة المرأة القطرية اجتماعياً وسياسياً، وقيام الحكومة بالإعداد لانتخابات مجلس الشورى، بما في ذلك الأدوات التشريعية اللازمة، لضمان سير تلك الانتخابات بشكل منصف ومكتمل.

نص البيان

«ترحب اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر بكل ما جاء في خطاب صاحب السمو الشيخ/ تميم بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر اليوم، بمناسبة افتتاح دور الانعقاد السادسة والأربعين لمجلس الشورى، وتأكيد سموه على مواصلة الجهود لتحقيق رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠، واستمرار الدولة في خطواتها الاصلاحية، ومسيرتها التنموية الاقتصادية والبشرية، رغم كل التحديات والصعوبات، والتأكيد على ترسيخ دعائم دولة المؤسسات، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان.

وتثني اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على ما حمله خطاب صاحب السمو من إشارات واضحة للانتهاكات التي طالت حقوق الإنسان جراء الحصار الجائر وغير الإنساني المفروض على دولة قطر.

وتثمن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان الخطوات الإصلاحية التي أكد عليها سموه في هذا الخطاب التاريخي، والمتمثلة في دعم مكانة المرأة القطرية اجتماعياً وسياسياً، وقيام الحكومة بالإعداد لانتخابات مجلس الشورى، بما في ذلك الأدوات التشريعية اللازمة، لضمان سير تلك الانتخابات بشكل منصف ومكتمل.

كما تثمن أيضا تأكيد سموه على أهمية تحقيق العدالة والحرص على تطوير الجهاز القضائي وتعزيز قدراته البشرية، والإدارية والتنظيمية، بما يكفل ترسيخ استقلال القضاء، وعدم إطالة أمد التقاضي وتحقيق العدالة الناجزة.

وتؤكد اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على أن هذه الخطوات الإصلاحية تتطابق مع ما أوصت به في تقاريرها السنوية السابقة، وتمثل استجابة قوية ودعما لها في أداء مهامها في تعزيز وحماية حقوق الإنسان بدولة قطر.

وتأمل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان سرعة تنفيذ الجهات المختصة لتوجيهات حضرة صاحب السمو أمير دولة قطر لاسيما إصدار القانون المنظم لانتخاب مجلس الشورى.

كما تحث اللجنة الوطنية لحقوق الانسان على استمرار مؤسسات الدولة على النهج الإصلاحي، بما يساهم في حماية وتعزيز حقوق الإنسان بشكل كامل وتام في دولة قطر».

نوفمبر ١٩، ٢٠١٧ بيان اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان حول «الصعوبات التي تواجه المواطنين والمقيمين بالدولة في أداء مناسك العمرة»

أعربت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان عن قلقها الشديد تجاه تمادي السلطات السعودية في وضع تلك المعوقات والعراقيل، أمام المواطنين القطريين والمقيمين بدولة قطر، التي تمنع أداء المناسك والشعائر الدينية. وقالت اللجنة في بيان صحفي: بناء على ما تقدم به أصحاب حملات الحج والعمرة في دولة قطر من شكاوى حول المضايقات والصعوبات التي تعتري أداء مناسك العمرة، إلى جانب منع التحويلات المالية من قبل السلطات السعودية.

نص البيان:

«في ظل استمرار الحصار والحظر الجوي وإغلاق الحدود البرية إلى جانب الإجراءات التعسفية التي تم اتخاذها من قبل السلطات السعودية بشأن الحق في حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية، بداية من منع المعتمرين القطريين في شهر رمضان الماضي من دخول الأراضي السعودية لأداء مناسك العمرة وإجبار الموجودين منهم داخل المملكة على سرعة مغادرة أراضيها دون إتمام تلك المناسك، ومروراً بالمعوقات والعراقيل التي وضعتها السلطات السعودية أمام الراغبين في أداء فريضة الحج «الركن الخامس من أركان الإسلام» من المواطنين القطريين والمقيمين على أرض دولة قطر بما ارتقى إلى درجة المنع.

فإن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تعرب عن قلقها الشديد لتمادي السلطات السعودية في وضع تلك المعوقات والعراقيل ،أمام المواطنين القطريين والمقيمين بدولة قطر، التي تمنع أداء المناسك والشعائر الدينية، وذلك بناء على ما تقدم به أصحاب حملات الحج والعمرة في دولة قطر من شكاوى حول المضايقات والصعوبات التي تعتري أداء مناسك العمرة ، إلي جانب منع التحويلات المالية من قبل السلطات السعودية بين الحملات القطرية ووكلاء العمرة السعوديين المخولين بمنح تصاريح العمرة، وهو ما يؤكد علي استمرار في تسييس الشعائر الدينية، بما يمثل انتهاكاً واضحاً للمادة (١٨) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، والمادة (١٨) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، و المادة (٣٠) من الميثاق العربي لحقوق الإنسان والمادة (٦) من إعلان حقوق الإنسان لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وبناء على ما تقدم فإن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تعيد مجدداً مطالبتها للجهات المسؤولة في المملكة العربية السعودية بعدم الزج بالشعائر الدينية في الخلافات السياسية القائمة أو استعمالها كأداة للضغط السياسي في انتهاك صارخ للاتفاقيات الدولية حقوق الإنسان.

وتدعو اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان المجتمع الدولي، وكافة المنظمات الحقوقية، والمقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد إلى سرعة التحرك لوقف هذه الانتهاكات المستمرة للحق في العبادة وحرية ممارسة الشعائر الدينية وتسييسها لخدمة مصالح سياسية. كما تنبه اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أيضا إلى أنها سوف تقوم بإبلاغ كافة البرلمانات، ومنظمات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية، بآخر التطورات إزاء هذه القضية، وأنها سوف تلجأ إلى الآليات الدولية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة، لضمان كفالة حرية ممارسة الشعائر الدينية باعتبارها حقا أساسيا من حقوق الإنسان.»

اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
تصدر بيانا حول «تصاعد خطاب الكراهية والتحريض على العنف من جانب دول الحصار»

٢٩ نوفمبر ٢٠١٧

أعربت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان عن أسفها الشديد تجاه تصاعد خطاب الكراهية والتحريض على العنف ضد دولة قطر ومواطنيها والمقيمين على أرضها من جانب بعض وسائل الإعلام بما في ذلك مواقع التواصل الاجتماعي في دول الحصار. ووصفت اللجنة في بيان صحفي تصاعد خطاب الكراهية والتحريض بالمسلك الخاطئ والتصرفات غير المسؤولة التي تتنافى مع مبادئ ومواثيق حقوق الإنسان لاسيما العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

وحملت اللجنة كل من يشارك في تلك الانتهاكات والخروقات المسؤولية القانونية والأخلاقية كاملة، وذلك عن أية أفعال عنصرية أو أحداث عنف أو أحداث تخريبية قد تنال دولة قطر ومواطنيها أو المقيمين بها.

نص البيان

«رصدت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر – بقلق بالغ – تصاعد خطاب الكراهية والتحريض على العنف ضد دولة قطر ومواطنيها والمقيمين على أرضها من جانب بعض وسائل الإعلام بما في ذلك مواقع التواصل الاجتماعي في دول الحصار.

وقد رصدت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان مئات من حالات خطاب الكراهية والتحريض على العنف التي وصلت في بعضها حد التحريض على استهداف دولة قطر بعمليات إرهابية وتخريبية، والتحريض على ضرب دولة قطر ووسائل إعلامها بالصواريخ كما امتد خطاب الكراهية والتحريض على العنف إلى بعض الأعمال الفنية الدرامية والغنائية وتسخير هذه الأعمال لترهيب وترويع المواطنين والمقيمين في دولة قطر في سابقة تكاد تكون الأولى من نوعها بالمنطقة العربية.

كما رصدت اللجنة خطاب تمييز عنصري ينزع نحو احتقار المواطن القطري وتعييره، وقد تصاعد هذا الخطاب بشكل عنيف نظراً لانخراط بعض الشخصيات العامة، وبعض الإعلاميين المعروفين بدول الحصار فيه بشكل سافر.

وتعرب اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان عن أسفها الشديد من هذا المسلك الخاطئ وتلك التصرفات غير المسؤولة التي تتنافى مع مبادئ ومواثيق حقوق الإنسان لاسيما العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

وتود اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أن تنبه إلى أن كل هذا الكم من الضخ الإعلامي والفني للتحريض على الكراهية والعنف سوف يولد بلا شك ردود فعل متطرفة قد تصل إلى ارتكاب أفعال إجرامية وتخريبية ضد دولة قطر ومواطنيها والمقيمين بها، بما يُهدد السلم والأمن والاستقرار في المنطقة بأكملها، ولاسيما منطقة الخليج.

وتحمل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان كل من يشارك في تلك الانتهاكات والخروقات المسؤولية القانونية والأخلاقية كاملة، وذلك عن أية أفعال عنصرية أو أحداث عنف أو أحداث تخريبية قد تنال دولة قطر ومواطنيها أو المقيمين بها.

وتدعو اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان الجهات المختصة بدولة قطر إلى سرعة التحرك نحو اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة حيال ذلك، بما فيها اللجوء إلى العدالة ومقاضاة المسؤولين عن خطاب الكراهية والتحريض على العنف.

كما تدعو اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان المجتمع الدولي، والمنظمات الحقوقية الدولية والإقليمية، والآليات الأممية لحقوق الإنسان لاسيما المفوضية السامية لحقوق الإنسان والمقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، إلى سرعة التحرك لوقف تلك الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان حفاظاً على السلم والأمن والاستقرار في المنطقة العربية».

اللجنة تحتفل باليوم القطري لحقوق الإنسان الخامس عشر

١١ نوفمبر ٢٠١٧

بهدف تعريف المجتمع بإنجازات اللجنة ورسالتها ورؤيتها واختصاصها، ولتعميق أسس التواصل والتعاون مع المؤسسات ذات العلاقة في قطر، احتفلت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان باليوم القطري الخامس عشر لحقوق الإنسان بمشاركة العديد من المؤسسات والمراكز بدولة قطر مثل: (مؤسسة قطر للعمل الاجتماعي ممثلة بمركز أمان، ومركز وفاق، ومركز دريمة، ومركز بست بديز، ومركز احسان، ومركز الشفلح، ومركز نماء)، إلى جانب مشاركة (مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق، وجمعية قطر الخيرية، وإدارة المرور، وقناة «ج»، ووزارة الصحة «وحدة التبرع بالدم»، ومركز قطر التطوعي، وجمعية أصدقاء الصحة النفسية «وياك»، والأسر المنتجة، ومعهد النور للمكفوفين، ومؤسسة التعليم فوق الجميع).

وأثرت هذه المشاركة الاحتفال بجانب كبير من التنوع، واظهرت مدى ترابط مؤسسات الدولة والقواسم المشتركة التي تجمع بينها، سيما وان اهدافها ورسالتها بقضايا إنسانية هامة تلخص رؤية اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في نشر وإرساء ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع.

وشهد الحفل الذي أقيم في الحي الثقافي «كتارا» إقبالا كبيراً من المواطنين والمقيمين، وغلب على الحضور الطابع الأسري، وخصصت اللجنة فقرات ترفيهية للأطفال ذات طبيعة تثقيفية بمبادئ حقوق الإنسان.

احتوى على قسم انتهاكات الحصار على قطر.. (حقوق الإنسان) تشارك بجناحها السنوي في معرض الكتاب

٣ ديسمبر ٢٠١٧

بهدف نشر الوعي والتثقيف بحقوق الإنسان وحرياته وترسيخ مبادئها على صعيدي الفكر والممارسة، شاركت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بجناحها السنوي في معرض الدوحة الدولي للكتاب في نسخته الثامنة والعشرين والذي حمل شعار (مجتمع واع)، واحتوى جناح اللجنة على ٦٠ عنوان لكتب ومعاهدات دولية ومطويات تعريفية.

وقد زار جناح اللجنة سعادة السيد/ صلاح بن غانم العلي وزير الثقافة والرياضة بحضور سعادة الدكتور حمد بن عبد العزيز الكواري، وسعادة الشيخ فيصل بن قاسم آل ثاني وعدد من كبار المسؤولين بالدولة، وعدد كبير من رؤساء البعثات الدبلوماسية المعتمدين لدى الدولة، وكان لدى استقبالهم السيد/ فهد الهاجري مديرٍ الشؤون الإدارية والمالية باللجنة، حيث قدم شرحاً لمحتويات جناح اللجنة وطبيعة مشاركتها في المعرض.

وكان المعرض قد نظم في ظروف استثنائية بفعل الحصار المفروض على دولة قطرٍ، ولذلك خصصت اللجنة في جناحها قسماً خاصاً اشتمل على التقارير التي رصدتها خلال هذه الأزمة، وتضمنت هذه التقارير احصائيات لانتهاكات الحصار الإنسانية الواقعة على مواطني دولة قطر ومقيمها ومواطني دول مجلس التعاون، إلى جانب وجود باحثين قانونيين لشرح تداعيات أزمة الحصار على حقوق الإنسان. ويعد معرض الدوحة الدولي للكتاب واحد من المنابر الهامة التي تحرص اللجنة على المشاركة فيها سنوياً، حيث يشهد هذا المعرض إقبالاً كبيراً من كافة فئات المجتمع التي تستهدفها اللجنة.

خلال مشاركتها في احتفالية بمناسبة مرور ٧٠ عاما على اصدار الإعلان العالمي لحقوق الانسان، اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تدعو لعقد اجتماع طارئ لمجلس حقوق الإنسان بشأن القدس.

١٠ ديسمبر ٢٠١٧

طالبت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر بعقد اجتماع طارئ واستثنائي لمجلس حقوق الإنسان بشأن القضية الفلسطينية، وإدراج مسألة القدس في جدول أعمال الدورة القادمة للمجلس. وقد أدانت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أية قرارات أو إجراءات من شأنها اعتبار مدينة القدس المحتلة عاصمة للاحتلال الإسرائيلي، واعتبرتها خرق صارخ للمواثيق الدولية وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي ومحكمة العدل الدولية ومنظمة اليونسكو. إلى جانب أنها تعد تحدٍ سافر للإجماع الدولي حول وضعية القدس، وتهديداً مباشراً للأمن والسلم الدوليين،

وجاء ذلك في الكلمة التي القتها سعادة السيدة مريم بنت عبد الله العطية الأمين العام للجنة في

احتفال بمناسبة الذكرى السبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان نظمته المؤسسة العامة للحي الثقافي كتارا، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، ومركز تدريب وتوثيق الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان و أوركسترا قطر الفلهارمونية في دار أوبرا، بحضور سعادة الدكتور خالد بن إبراهيم السليطي المدير العام للمؤسسة العامة للحي الثقافي كتارا، والسيد جورج أبو الزلف مدير مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان للمنطقة العربية وجنوب غرب أفريقيا، الذين القوا كلمات بهذه المناسبة اكدوا فيها على أهمية حقوق الانسان>

إلى جانب حضور عدد من السفراء ورؤساء البعثات الدبلوماسية لدى الدولة، وجمهور متنوع من المهتمين والناشطين في مجال حقوق الإنسان. وتناولت العطية في كلمتها أيضا قضية الحصار المفروض على قطر وانتهاكه للأعراف والقوانين الدولية.

بمناسبة مشاركة حقوق الإنسان في فعاليات اليوم الرياضي للدولة ...

العطية: الرياضة اصبحت نمطا متجذرا لدى المواطنين والمقيمين

١٣ فبراير ٢٠١٨

بهدف تكريس ثقافة الرياضة كأداة لتعميق ثقافة حقوق الإنسان والتواصل بين كافة أفراد المجتمع، والتأكيد على الاهتمام الذي توليه دولة قطر للرياضة، كحق أصيل من حقوق الإنسان، شاركت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان للعام السادس على التوالي في احتفالات اليوم الرياضي للدولة، بحضور رئيسها سعادة الدكتور علي بن صميخ المري الى جانب حضور مميز للمسؤولين والموظفين باللجنة برفقة عائلاتهم، جنباً إلى جنب مع ممثلي الجاليات المقيمة في أرض قطر على ميدان أسباير الرياضي، وبمشاركة واسعة من المواطنين. وقدمت سعادة الأستاذة مريم العطية كلمة بهذه المناسبة اكدت فيها على أهمية هذا اليوم الذي اعتبرته احتفالا وطنيا سنويا يعكس رؤية القيادة الحكيمة في تشجيع الرياضة لما لها من أهمية في تحقيق رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠.

الأمين العام للجنة حقوق الإنسان تلتقي رئيس مفوضية حقوق الإنسان بماليزيا

١٩ فبراير ٢٠١٨

أكدت سعادة الأستاذة مريم العطية، الأمين العام للجنة الوطنية لحقوق الإنسان استعدادها لتوطيد علاقات التعاون وتبادل الخبرات مع مفوضية حقوق الإنسان بدولة ماليزيا. جاء ذلك، خلال اللقاء الذي جمع سعادة السيدة مريم العطية مع السيد رازالي اسماعيل رئيس مفوضية حقوق الإنسان في ماليزيا، والسيد جاشوا اريكسون مسؤول بقسم إصلاحات القوانين في المفوضية؛ بمناسبة زيارتهما للدوحة، حيث شاركوا في مؤتمر حوار الأديان الذي انعقد تحت عنوان «حوار الأديان وحقوق الإنسان»، وخلال اللقاء استعرضت سعادتها نبذة من نشاطات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان منذ تأسيسها، وناقشت مع المسؤولين بالمفوضية تطورات أوضاع حقوق الإنسان في المنطقة، واتفق الطرفان على تعزيز التعاون وتبادل الخبرات بين اللجنة الوطنية ومفوضية حقوق الإنسان بماليزيا مستقبلا، بما يساهم في ترقية العمل الحقوقي بين الجانبين.

اللجنة الوطنية وكلية الشرطة وجامعة قطر يحتفلون باليوم العربي لحقوق الإنسان

٢٠ مارس ٢٠١٨

بهدف تعزيز ثقافة حقوق الانسان للفئات المجتمعية المختلفة، ومنها فئة طلبة الجامعات والكليات، والمساهمة في التوعية الحقوقية المرتبطة بتحقيق رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠، قدم الدكتور محمد سيف الكواري محاضرتين منفصلين تحت عنوان: حقوق الإنسان والتنمية المستدامة، الأولى عقدت بعمادة الشؤون الأكاديمية في كلية الشرطة، وخصصت لمنتسبي الدورة الحتمية التأهيلية الثالثة لخريجي الجامعات المدنية، وبحضور النقيب محمد عويضة الهاجري رئيس قسم شؤون الطلبة، والنقيب خليفة أحمد بو هاشم السيد رئيس قسم البحوث والدراسات بالكلية وعدد من ضباط الكلية وموظفي اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

بينما عقدت المحاضرة الثانية بجامعة قطر كلية البنات، ضمن اتفاقية التعاون بين اللجنة والجامعة، بحضور سعادة الأستاذة أسماء عبدالله العطية رئيس قسم العلوم النفسية بكلية التربية في جامعة قطر وعضو اللجنة الوطنية لحقوق الانسان.

وجاء ذلك في إطار احتفال اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وكلية الشرطة وجامعة قطر باليوم العربي لحقوق الإنسان الذي صادف يومي ١٩ و ٢٠ مارس ٢٠١٨م.

وتناول د. الكواري خلال المحاضرتين عدة موضوعات أهمها: تعريف التنمية المستدامة، علاقة التنمية المستدامة بحقوق الانسان، الأهداف الأممية الإنمائية في الإعلان العالمي لحقوق الانسان وعلاقتها باختصاصات اللجنة الوطنية لحقوق الانسان في دولة قطر وبعض الوزارات، دور اللجنة الوطنية في تحقيق رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠.

وعبرت الأستاذة أسماء العطية عن حرص كلية التربية على تمكين طلابها من خلال الأنشطة الاكاديمية، وإتاحة الفرصة لهم للمشاركة في كافة الفعاليات واللقاءات الخاصة بحقوق الإنسان، وتمكينهم من إدارة كثير من الندوات التي تنظمها الكلية والقسم، بما يحقق رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠، واعتبرت هذه الندوة الهامة بمثابة رسالة تنوير تنطلق من الجامعة، لتصل لطلبتها أولا، ثم المجتمع المحلي والعالم العربي.

اللجنة الوطنية لحقوق الانسان تصدر التقرير الرابع للحصار

١٩ فبراير ٢٠١٨

طالبت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان الحكومة القطرية بضرورة اتخاذ كافة الخطوات الممكنة على المستوى الدولي، وخصوصا على صعيد مجلس الأمن والمحاكم الدولية ولجان التحكيم، لرفع الحصار عن المواطنين والمقيمين في دولة قطر وإنصاف الضحايا. كما دعت «لجنة المطالبة بالتعويضات» إلى تسريع إجراءات التقاضي لإنصاف الضحايا، وأوصت بضرورة تسهيل إجراءات إدماج الطلبة في الجامعات والمنظومة التعليمية القطرية، ومعالجة الحالات الإنسانية لبعض المتضررين.

وجاء ذلك في التقرير الرابع بعنوان: «٦ أشهر من الحصار. ماذا بعد؟!»، ١٨٤ يوماً.. والانتهاكات مستمرة، والذي احتوى سردا شاملا لشهادات الضحايا حول الانتهاكات الواقعة بحقهم، وجهود اللجنة على الصعيد الوطني في رصد الانتهاكات وتوثيقها، وتحركاتها الدولية على عدة مستويات وجهات لوضع حد للحصار والانتهاكات والتداعيات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عنه.

جاء في التقرير

أشار التقرير الى استقبال اللجنة ٣٩٧. شكوى منذ بدء الحصار حتى تاريخ اعداده، منها ٥٠٤ انتهاكاً للحق في التعليم منهم ٢٣٦ انتهاك وقع بحق الطلاب القطريين، ١١٧٤ انتهاكاً للحق في الملكية، ٦٢٩ انتهاكاً للحق في لم شمل الأسرة، ١٢٦١ انتهاكاً للحق في التنقل، ٣٧ انتهاكاً للحق في الصحة، ١٦٣ انتهاكاً للحق في ممارسة الشعائر الدينية، ١٠٩ انتهاكاً للحق في العمل، و٩٣ انتهاكاً للحق في الإقامة".

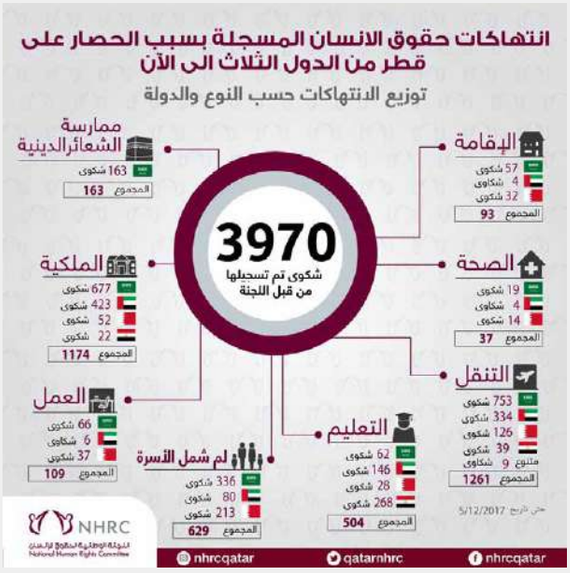

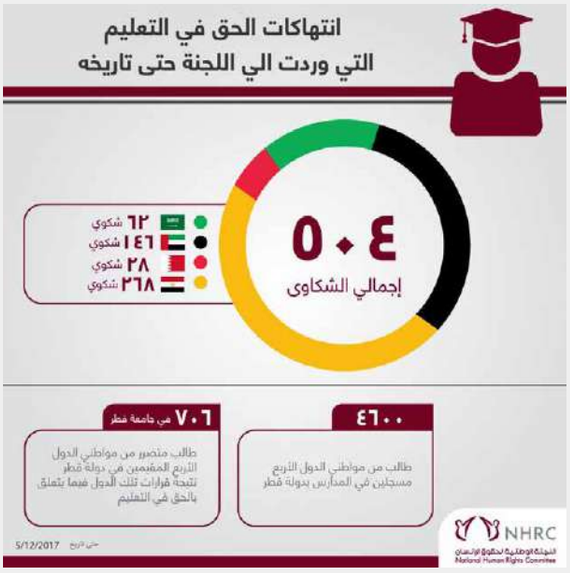

انتهاكات في المجال الاعلامي

سجلت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ١٠٣ حالات لإعلاميين من مواطني البلدان الثلاثة، والذين كانوا يعملون في عدد من وسائل الإعلام المرئي الموجودة في دولة قطر، تعرضوا جميعاً لأنواع مختلفة من الانتهاكات، من بينها الضغط عليهم بهدف إجبارهم على تقديم استقالتهم، وبناءً على هذا الضغط اضطر ١٠ إعلاميين منهم للرضوخ، وقدموا مجبرين استقالاتهم، وبالتالي فقدوا أعمالهم ومصدر رزقهم، ومازالت هناك ضغوطات كبيرة تمارس على كل من لم يُقدم استقالته، وفي هذا التصرف انتهاك صارخ لحرية الصحافة، والعمل، والإقامة، والرأي، في آن واحد. ولفت التقرير إلى أن دول الحصار قامت بحجب القنوات القطرية سواءً كانت هذه القنوات حكومية أو خاصة، وهذا ما أتى في قرارات حكومات دول الحصار منوهةً الجميع إلى حذف قنوات دولة قطر وفرض غرامة مالية قدرها ١٠٠ ألف ريال لمن يخالف هذه التوجيهات.

انتهاكات أداء المناسك والشعائر الدينية

اظهر التقرير أن سلطات المملكة العربية السعودية لا زالت تتمادى في وضع المعوقات والعراقيل أمام المواطنين القطريين والمقيمين بدولة قطر لأداء المناسك والشعائر الدينية، وذلك إزاء ما تقدم به أصحاب حملات الحج والعمرة في دولة قطر من شكاوى حول المضايقات والصعوبات التي تعتري أداء مناسك العمرة أمام المقيمين بالدولة.

واعتبر التقرير أن سياسة «تسييس الشعائر الدينية»، ألحقت أضرار وخسائر مالية كبيرة بدولة قطر منذ بداية الحصار بسبب منع تأدية مناسك الحج والعمرة تمثلت في خسائر خاصة بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المتعلقة بشؤون مناسك الحج والعمرة بلغت ما يقارب ٤,٥٠٠,٠٠٠ ريال سعودي، وخسائر أخرى نتجت بسبب فرض الحصار على دولة قطر.
وخلص التقرير الى التأكيد ان حكومات دول الحصار انتهكت – ولاتزال – عبر قراراتها التعسفية وإجراءاتها غير القانونية عدة قواعد وقوانين ومبادئ رئيسية في القانون الدولي لحقوق الإنسان، والتي باتت من أبسط وأساسيات وركائز حقوق الإنسان، حيث انتهكت على نحو واضح عدة مواد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ومواد أخرى في كل من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، إضافة إلى مواد في صكوك أخرى أبرزها: الميثاق العربي لحقوق الإنسان، وإعلان حقوق الإنسان لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، والاتفاقية الاقتصادية بين دول مجلس التعاون الخليجي. كما انتهكت دول الحصار اتفاقية شيكاغو بحظر حركة الطيران المدني القطري فوق اقاليمها دون أن يكون هناك أي مسوغ أو ضرورة حربية أو أسباب تتعلق بالأمن العام".

جهود اللجنة في مواجهة الحصار

وكانت اللجنة قد خاطبت نحو ٤٥ جهة حقوقية ومنظمة دولية وإقليمية حكومية وغير حكومية مناشدةً لهم بالتحرك العاجل لمعالجة آثار الأزمة الإنسانية التي تسبب بها الحصار. وقامت بـ ٣٣ زيارة لعواصم أوروبية وعالمية لتعريفهم بحجم الانتهاكات الواقعة على دولة قطر بفعل الحصار، إضافة لاستقبال اللجنة العديد من المنظمات الدولية لحقوق الإنسان الحكومية منها وغير الحكومية، ووفود برلمانية من دول أوروبية.
وأكد التقرير بأن اللجنة لازالت تتلقى عبر مقرها الرسمي في العاصمة القطرية الدوحة شكاوى من ضحايا متضررين من قرارات دول الحصار تسببت في انتهاكات عدة لحقوق الإنسان طالت المجالات التالية: لم شمل الأسر، التعليم، الملكية، التنقل والإقامة، ممارسة الشعائر الدينية، الصحة، العمل وغيرها من الانتهاكات الأخرى.
كما نوه التقرير إلى أن الحكومة القطرية لم تَقُم بأي إجراء مماثل بحق مواطني دول الحصار، ولم نتلقَ في اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أية شكوى في هذا الخصوص. كما قامت دولة قطر بإنشاء لجنة المطالبة بالتعويضات عن الأضرار الناجمة من الحصار بتاريخ ٢٢ يونيو ٢٠١٧.

!حقوق الإنسان تخاطب نظيراتها بدول الحصار بلا جدوى

في إطار سعيها الدائم إلى معالجة الانتهاكات قامت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بمخاطبة كلاً من الجمعية السعودية لحقوق الإنسان، والجمعية الإماراتية لحقوق الإنسان. كما خاطبت اللجنة المجلس القومي لحقوق الإنسان بمصر، وارسلت كافة قوائم الضحايا وطالبتهم بالتواصل مع سلطاتهم لمعالجة تلك الانتهاكات، ولم تتلق اللجنة أي ردود من طرفهم، عدا المجلس القومي لحقوق الإنسان بمصر الذي تعامل بإيجابية مع خطاب اللجنة، ونشير إلى محاولات اللجنة المستمرة بالتواصل مع المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في مملكة البحرين دون جدوى.

توصيات للمجتمع الدولي

وخلص تقرير اللجنة إلى تقديم مجموعة توصيات ملحّة لوضع حد لانتهاكات دول الحصار، حيث طالبت اللجنة المجتمع الدولي بضرورة التحرُّك العاجل لرفع الحصار، وبذل كل الجهود الممكنة لتخفيف تداعياته على سكان دولة قطر، ومواطني دول الحصار.

توصيات للأمم المتحدة والمفوضية السامية لحقوق الإنسان

كما رفعت اللجنة ٤ توصيات للأمم المتحدة والمفوضية السامية لحقوق الإنسان طالبتهم فيها بعرض تقارير وبيانات توثق أنواع الانتهاكات وخصوصا تشرد العائلات، وخصوصا تقرير البعثة الفنية للمفوضية السامية لحقوق الانسان التي زارت الدوحة من ١٨ الى ٢٣ نوفمبر ٢٠١٧، ورفع تقرير مفصل عن انتهاكات حقوق الإنسان إلى مجلس حقوق الإنسان والمقررين الخواص الدول والآليات التعاقدية لمعالجة الانتهاكات وضمان عدم تكرارها. وطالبت اللجنة مجلس حقوق الانسان بضرورة استصدار قرار واتخاذ جميع الإجراءات الممكنة في سبيل رفع الحصار، وما نجم عنه

من انتهاكات، والمطالبة بتعويض كافة الأضرار التي لحقت بجميع الأفراد. والمطالبة بإنشاء لجنة لتقصي الحقائق، ومقابلة الضحايا بشكل مباشر. ورفعت اللجنة توصيات إلى المقررين الخواص في مجلس حقوق الإنسان، مطالبة إياهم بضرورة التجاوب السريع مع تقارير اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وخطابات الضحايا واستصدار نداءات عاجلة في هذا الشأن، ومخاطبة حكومات دول الحصار لرفع الانتهاكات وإنصاف الضحايا، والقيام بزيارات ميدانية لدولة قطر ودول الحصار للوقوف على انتهاكات حقوق الإنسان من جراء الحصار، وتدوين انتهاكات دول الحصار في التقارير الدورية التي ترفع لمجلس حقوق الإنسان.

توصيات للأمانة العامة لمجلس التعاون

وجهت اللجنة توصيات إلى الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، تضمنت دعوة قطاع الشؤون القانونية في الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وبخاصة مكتب حقوق الإنسان بالقطاع، ومخاطبة دول الحصار لرفع الانتهاكات وإنصاف الضحايا والكف عن أية إجراءات تعسفية جديدة".

توصيات إلى دول الحصار

وجهت اللجنة خمس توصيات إلى دول الحصار، طالبتها بضرورة الالتزام باحترام التعهدات الواردة في اتفاقيات حقوق الإنسان التي صادقت وانضمت إليها، والكف عن تلك الانتهاكات ووقفها ومعالجتها وإنصاف الضحايا، والتجاوب مع تقارير اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والتقارير الدولية، إلى جانب توصية تطالب بضرورة السماح للمنظمات الدولية والبعثات الدولية بزيارات ميدانية للاطلاع على الحالات الإنسانية عن قرب وتحديد المسئوليات وإنصاف الضحايا. وضرورة تحييد الملف السياسي عن التأثير على الأوضاع الإنسانية والاجتماعية، وعدم استعماله كورقة ضغط وذلك لمخالفته القانون الدولي، والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

توصيات للحكومة القطرية

اختتمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تقريرها بتوصيات إلى الحكومة القطرية، تتضمن اتخاذ جميع الخطوات الممكنة على المستوى الدولي، وعلى صعيد مجلس الأمن، والمحاكم الدولية ولجان التحكيم، لرفع الحصار عن المواطنين والمقيمين في دولة قطر وإنصاف الضحايا. ودعوة لجنة المطالبة بالتعويضات إلى تسريع إجراءات التقاضي لإنصاف الضحايا، وتسهيل إجراءات إدماج الطلبة في الجامعات والمنظومة التعليمية القطرية ومعالجة الحالات الإنسانية لبعض المتضررين.

وجاء التقرير الرابع مكملا لثلاثة تقارير عامة، وأربعة تقارير خاصة كانت اللجنة قد أصدرتها منذ بداية الأزمة، وأكدت في حينه بأنها ستستمر بتحديث هذا التقرير الأساسي طالما استمر الحصار والانتهاكات الناجمة عنه.

الحصار

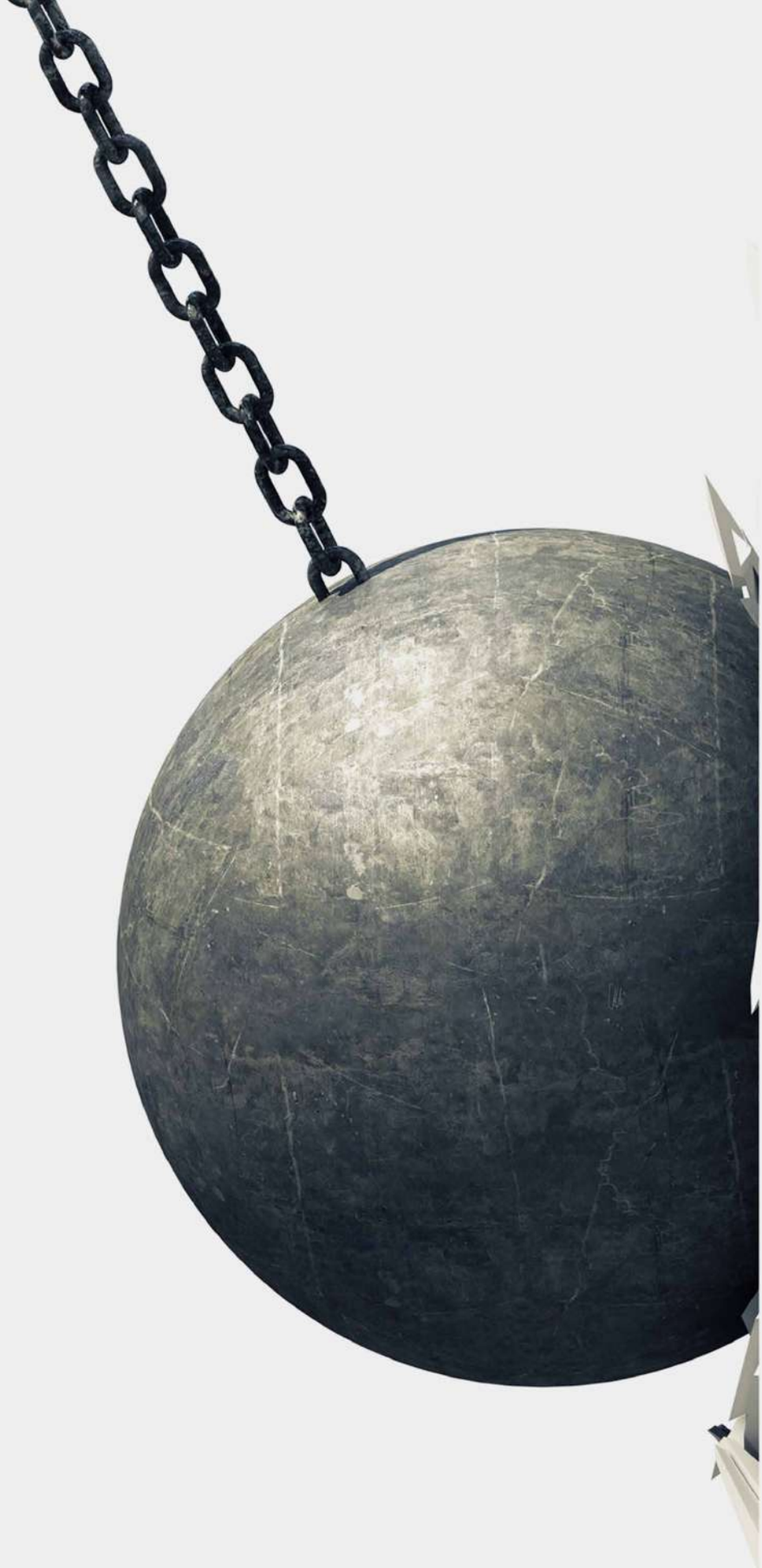

حملة "واجب وحق التعليم".. محاضرات تثقيفية وأنشطة ترفيهية

بهدف نشر ثقافة حقوق الانسان لدى الفئات المجتمعية المختلفة ومنهم طلبة المدارس واولياء الأمور والكادر التعليمي، ورفع مستوى الوعي لديهم حول الحقوق والواجبات في التعليم، وفقاً لما تنص على القوانين والاتفاقيات الدولية، وفي مقدمتها اتفاقية حقوق الطفل، ووفقا لقيم التعاطف والتسامح التي نص عليها الدين الإسلامي، نظمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان حملة «واجب وحق التعليم»، التي استمرت طيلة شهر مارس ٢٠١٨، واستهدفت طلابا وطالبات من ٢٠ مدرسة ابتدائية واعدادية، منها: مدرسة أبي حنيفة النموذجية، ماريا القبطية الإعدادية للبنات، الوكرة الإعدادية للبنات، سكينة الإعدادية للبنات، الإسراء الابتدائية للبنات، رفيدة بنت كعب الاعدادية للبنات، روضة بنت جاسم الثانوية للبنات، الرسالة الثانوية للبنات، الكوثر الثانوية للبنات، مدرسة أم أيمن الثانوية للبنات، سعد بن أبي وقاص النموذجية، ومدرسة أم سلمة الابتدائية للبنات.

تخلل الحملة سلسلة محاضرات حقوقية توعوية في مواضيع مختلفة منها: الحق في الهوية، الحق في المواطنة، الحق في الصحة، حقوق الأطفال ذوي الإعاقة، الحق في بيئة سليمة، الحق في التربية والتعليم، الحق في العدالة، الحق في العمل، الحق في بناء أسرة، وأهمية حقوق المرأة في التنمية. الى جانب نشاطات تثقيفية والعاب هادفة، ومسابقات ومنها مسابقة لرسم أفضل شعار للحملة ورسالتها، وأخرى لأفضل مقال بعنوان: «اعرف حقوقك»، وتوزيع ملصقات، ووضع جداريات تحوي رسائل هادفة حول حقوق وواجبات الطلاب وأولياء امورهم على مداخل المدارس. وأشرف على الحملة كادر متخصص من اللجنة.
وجاء استهداف أولياء الأمور من خلال الرسائل التوعوية والملصقات التثقيفية التي نقلها الطلاب معهم للمنازل، بهدف توجيههم ليكونوا شركاء لها في العملية التعليمية، وضبط سلوك واخلاق أبنائهم الطلبة، بما يسهم في بناء بيئة تتناسب مع السياسات الصادرة عن المدرسة، تعزز التحصيل العلمي والانضباط السلوكي.
وفي نهاية الحملة، تم توزيع ستة جوائز، منها ثلاث جوائز خصصت عن أحسن رسومات لطلاب المرحلة الابتدائية، وثلاث جوائز أخرى لأفضل رسومات لطلاب المرحلة الإعدادية. ونظرا للإقبال اللافت على مسابقة «اعرف حقوقك»، قررت اللجنة الوطنية لحقوق الانسان تمديد الموعد المحدد لاستقبال الأعمال المترشحة لها، استجابة للإقبال الكبير للطلبة والطالبات الذين أبدوا خلال الحملة تحمسهم للمشاركة في المسابقة.

سعادة السيدة لولوة الخاطر

المتحدث الرسمي لوزارة الخارجية

عينت سعادة السيدة لولوة بنت راشد الخاطر بمنصب المتحدث الرسمي لوزارة الخارجية بحسب قرار سعادة نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية رقم ٤٢ لسنة ٢٠١٨، وقبيل تعيينها كمتحدث رسمي، انضمت سعادة السيدة لولوة الخاطر إلى وزارة الخارجية بمنصب وزير مفوض، كما سبق لها العمل مديراً للتخطيط والجودة في الهيئة العامة للسياحة ومديراً للمشاريع البحثية في مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع.

وإلى جانب مهامها الرسمية، عملت سعادة السيدة لولوة الخاطر محللاً مستقلاً للسياسات العامة، إذ شاركت في تحرير كتاب بعنوان «صنع السياسة في دولة تحولية: حالة قطر»، وهو كتاب تم نشره من قبل دار بالغريف ماكميلان للنشر، كما كتبت كتاب آخر بعنوان «مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل: دراسة حول مشكلات سوق العمل في دول مجلس التعاون وسبل التعامل معها» ونشر عن طريق الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي.

وعلاوة على ذلك، عملت سعادة السيدة لولوة الخاطر محاضرا في معهد الدوحة للدراسات العليا، وهي باحث مشارك في منتدى أوكسفورد لدراسات الخليج والجزيرة العربية، كما أنها عضو مجلس إدارة في معهد الدراسات الفلسطينية.

حاصلة على درجة الماجستير في العلوم في الحوسبة ودرجة الماجستير في الآداب في السياسة العامة، وهي مرشحة في جامعة أكسفورد في مجال الدراسات الشرقية، وتركز سعادتها في رسالة الدكتوراه على مسألة الإسلام والحداثة في سياق النهضة العربية.

أطلقت الدول المحاصرة اتهامات وادعاءات متعددة ضد دولة قطر، هل اتضحت أسباب هذا الحصار؟

باختصار، ان محاولة فرض الوصاية على استقلالية سياسة قطر الخارجية هي السبب الرئيس للحصار، يجب ان لا ننسى ان هذا الحصار قائم على معلومات مغلوطة واختراق لوكالة الانباء القطرية وبث اخبار كاذبة عارية عن الصحة. فانحياز دولة قطر محليا وإقليميا ودوليا إلى حقوق الإنسان، والرأي العام، وحق الشعوب في تقرير مصيرها، هو من أهم أسباب محاولة فرض الوصاية عليها.

ويجب ان لا نغفل ايضا عن امر مهم في هذه الازمة، وهو الجانب الاقتصادي للأزمة المفتعلة ضد قطر والحصار، المؤكد وكما تشير المعلومات والبيانات المنشورة، بأن بعض دول الحصار تعصف بها ازمات اقتصادية ومالية واستعصى عليها الخروج منها، فحاولت بالتالي الاستفادة من الوفرة الاقتصادية التي تتمع بها دولة قطر وحاولت ان تنتهز الفرصة لإستغلال هذه الوفرة والاستيلاء عليها من خلال هذه الازمة المفتعلة.

ما هي أبرز آثار الازمة على الصعيد السياسي، وخصوصا فيما يتعلق بالعمل الدبلوماسي؟

من المؤكد ان دولة قطر تسير بخطى ثابتة، وتتمتع

باحترام المجتمع الدولي بسبب التزامها بمعاهداتها وعلاقاتها الدبلوماسية، هذا الامر تجلى بشكل واضح خلال الازمة. العمل السياسي في دولة قطر لم يتأثر، بل استفادت دولة قطر من الحصار وعززت شراكاتها مع دول عدة، وكذلك فتحت ابواباً لشراكات جديدة من شأنها تعزيز التعاون المشترك بين دولة قطر والمجتمع الدولي.

ابرز اثر محوري ومهم على الصعيد السياسي هو الجولات القارية لسمو الامير حفظه الله الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، لتعزيز الشراكات مع كافة الاطراف في دول مختلفة في كل من آسيا وافريقيا واوروبا.

كما ان هنالك ايضا الحوار الاستراتيجي في الولايات المتحدة الامريكية والاجتماع الرابع للحوار الاستراتيجي القطري ـ البريطاني في بريطانيا، الذين من شأنهما توطيد التعاون بين دولة قطر وكل من الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا في مجالات مختلفة، وعلى كافة الاصعدة، وان تلك الحوارات التي قامت بها دولة قطر مع كل من امريكا وبريطانيا هي استمرارية لعلاقات متينة مبنية على الاحترام المتبادل، الثقة، والمصالح المشتركة.

كما ان في فترة وجيزة ابرمت دولة قطر اتفاقيات عدة، فعلى سبيل المثال خلال زيارة فخامة رئيس فرنسا ايمانويل ماكرون ولقائه بسمو الامير الشيخ تميم بن حمد آل ثاني حفظه الله، عَقد اول حوار قطري ـ فرنسي رفيع المستوى في مجال مكافحة الارهاب، ووقعت دولة قطر عدد من الاتفاقيات في مجال الدفاع ومجالات تجارية، كما وقعت كل من دولة قطر والجمهورية الفرنسية اتفاقيات تعنى بالتعاون في المجالين الثقافي والتعليمي ومجالات اخرى تصب في مصلحة البلدين.

من ابرز الاثار التي شهدناها في الازمة على الصعيد السياسي هو تراجع بعض الدول في موقفها الذي تبنته، فبعد ان ايدت دول الحصار في مواقفها ضد قطر، تراجعت تلك الدول مثل السنغال والتشاد.

في المجمل، تبقى هذه الازمة المفتعلة ضد دولة قطر تهديداً للأمن الاقليمي والامن الجماعي لدول مجلس التعاون الخليجي.

هل أثرت الازمة على دور قطر الإقليمي في قضايا المنطقة المختلفة؟

كما قلت سابقاً ان الازمة تشكل تهديدا للأمن الاقليمي والجماعي لدول مجلس التعاون، لكن لازالت قطر ملتزمة بأولوياتها السياسية والتزاماتها التي لن تتخلى او تتهاون عنها تحت اي ظرف.

بناء على قراءتكم للأحداث ودوركم، هل هنالك بوادر للحل وما هي أبرز السيناريوهات المطروحة؟ وهل ستستمر الازمة طويلا؟

دولة قطر ومنذ بداية الازمة الخليجية دعت الى الحوار كأساس لحل الخلاف، وبالرغم من تعنت دول الحصار بعد مرور ٩ أشهر منذ بدء الازمة الخليجية، الا ان موقف دولة قطر كان ثابتاً.
كذلك فدولة قطر تحترم وتدعم مبادرة ووساطة سمو امير الكويت حفظه الله الشيخ صباح الاحمر الجابر الصباح، وتؤكد وتشدد على اهمية العمل من خلال الوساطة والحوار.

المؤكد ان دولة قطر ماضية الآن في خططها التنموية للإكتفاء الذاتي ولن تتراجع للخلف، لكنها ستبقى مرحبة برأب الصدع بين الاشقاء من اجل استقرار المنطقة.

المحور الثاني: الاثار الاقتصادية لحصار قطر
ايهما أكبر بوجهة نظرك، الأثر السلبي ام الإيجابي للازمة على الوضع الاقتصادي القطري؟

اولاً، فشلت دول حصار قطر في الاضرار بالاقتصاد القطري والريال القطري منذ بداية الازمة، ولم ينتج عن ذلك سوى الضرر الذي وقع عليهم وعلى صورتهم الخارجية وسمعتهم الدولية.

كذلك تلتزم قطر بتعهداتها، ودليل على ذلك التزام شركة قطر للبترول بامداد الامارات بالغاز الطبيعي ، هذا الامر اثبت ان دولة قطر شريك اقتصادي موثوق، وان "الاخلاق تقدم على العقود" بالرغم من وجود بند «القوة القاهرة»، والذي من الممكن يعفي قطر من التزاماتها التعاقدية فيما يتعلق بتوريد الغاز، الا ان قطر لم تفعل ذلك. بالاضافة الى ذلك فقطر تتمتع بعوامل جذب اقتصادية اخرى تتمثل في سهولة انشاء الشركات وحق التملك للأجنبي، وضريبة تجارية منخفضة لا تتعدى ١٠٪، وعوامل اخرى، جعل منها بيئة آمنة وجاذبة للاستثمارات الخارجية، وتعد دولة قطر الاولى عربيا بحسب تقرير التنافسية العالمية ٢٠١٧-٢٠١٨ فيما يتعلق بالبيئة الاقتصادية الآمنة.

كما ان الاثر الايجابي للازمة تعدى الاثر السلبي الذي كان فقط بداية الازمة وتجاوزته في فترة قياسية وجيزة، فقد ارتفع عدد الشركات المسجلة في قطر بعد الحصار في عام ٢٠١٧ وافتتحت ١٠,١٠٦ شركة جديدة ، كما ان هنالك ٨ شركات نقلت عملها من الامارات لتستقر في دولة قطر بعد الحصار.

ما هي أبرز الجهود التي بذلتها الدولة لمواجهة الحصار الاقتصادي، وكيف ساهم ذلك في تحسين خطط التنمية؟

لقد كان لهذه الازمة إثر ايجابي على الاقتصاد القطري، اهمها التسريع في عجلة الانتاج المحلي واستراتيجية قطر لتحقيق الاكتفاء الذاتي للامن الغذائي.

فلقد ازدهر الاقتصاد القطري بالرغم من الحصار بسبب سياسات دولة قطر، من خلال توجيه السياسات القطاعية كالقطاع الحيواني والزراعة وقطاع البناء بتحفيز المنتج المحلي ودعم القطاع الخاص، بدلا من اعتماد على قطاع النفط والغاز. كذلك وبسبب افتتاح خطوط ملاحية وجوية جديدة، ساهم ذلك في تقليل بل وانهاء الضرر الذي نجم من قطع دول الحصار للطرق التجارية، فعلى سبيل المثال تم افتتاح خطوط ملاحية جديدة تربط دولة قطر وسلطنة عمان، واخرى تربط قطر والهند، كما ان هنالك خط ملاحي بيننا وبين باكستان، واخر يربطنا بايران واذربيجان، وخط يربطنا بكل من تركيا وإيران، اي افتتحت قطر خمس خطوط ملاحية جديدة لمواجهة الحصار الاقتصادي، وكذلك هنالك الخطوط الجوية الجديدة التي دشنتها الخطوط الجوية القطرية.

هل اتخذت الحكومة سياسات اقتصادية لتقليل الضرر الواقع على المواطنين القطريين الذين ابعدوا قسرا عن مصالحهم واملاكهم في دول الحصار؟ وخصوصا أصحاب الأراضي الزراعية والثروة الحيوانية؟

للأسف وكما تبين للجميع، فحتى الثروة الحيوانية تضررت من جراء هذا الحصار، كما رأينا فقد نفقت اعداد كبيرة من الماشية التي يمتلكها قطريون في السعودية مما ادى لخسائر لبعضهم تقدر بالملايين، لكن لم تألوا قطر جهدا في بذل كافة الجهود المتعلقة بإرجاع حلال أهل قطر والمتضررين من ملاك الإبل وغيرهم، فقد تعاونت دولة قطر مع السلطات المختصة في دولة الكويت الشقيقة لارجاع حلال المواطنين القطريين وذلك على نفقة الدولة.

وانشأت قطر لجنة المطالبة بالتعويضات، والتي استقبلت ٩٩٧ شكوى من ملاك الحلال القطريين ممن تركوا ماشيتهم قسرا في المملكة العربية السعودية. وبحسب اللجنة، تقدر الثروة الحيوانية التي يملكها قطريون بالسعودية بما يقرب من ٢٣ ألف رأس من الإبل والأغنام، عدا عن ٢٠ ألف رأس من الإبل والأغنام.

هل كان للحصار أثر سلبي على استضافة كأس العالم؟ او نحو تحقيق رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠؟

لم يؤثر الحصار اطلاقاً على تحقيق قطر لرؤيتها الوطنية، وكذلك لم يؤثر على مشاريع كأس العالم او سيرها فقد استطاعت قطر ايجاد موردين جدد بدلاً من الموردين السابقين، وذلك لاستكمال مشاريع المونديال. ودولة قطر انجزت ٦٥ ٪ من مشاريع مونديال ٢٠٢٢، وما تبقى سينجز خلال سنتين أو ثلاث.
نبغي ان نذكر ان حينما استعانت دولة قطر بموردين من دول المنطقة لمشاريع كأس العالم، كان هدف قطر من ذلك دعم الاقتصاد الاقليمي بما فيها اقتصاد تلك الدول ، بالرغم من تواجد بدائل عدة بنفس التكلفة والجودة

المحور الثالث: الآثار الاجتماعية لحصار قطر.
من أبرز الاثار الاجتماعية للحصار تلك المتعلقة بروابط القرابة والمصاهرة والنسب بين المجتمع القطري ومجتمعات دول الحصار؟ كيف ساهمت الازمة بهذا الأثر؟ وما هي أبرز الجهود الحكومية للتقليل والحد من هذه الاثار؟

بلا أدنى شك ان دولة قطر تجاوزت التبعات السلبية للحصار والاثار المترتبة عليها، تبقى المعضلة هنا في الوشائج العائلية والعائلات المتصاهرة. منذ بداية الحصار والازمة الخليجية لم تتعامل دولة قطر بالمثل مع مواطني دول مجلس التعاون من دول الحصار، فدولة قطر لم ولن تسيس الوشائج الاسرية والانسانية التي تربط ابناء دول مجلس

التعاون ببعضهم، فلقد تركت دولة قطر الحرية لمواطني دول الحصار الماكثين في قطر بحرية البقاء، خصوصا وان هنالك منهم الطلبة وهنالك من يعمل في قطر، وغيرهم الكثير.

وثق تقرير البعثة الفنية للمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الانسان في دولة قطر الانتهاكات التي مست المجتمع القطري ومواطني دول الحصار، وهنا نعرج على بعض منها:
هنالك ٦٤٧٤ حالة زواج مختلط من مواطنين قطريين واخرين من كل من السعودية البحرين والامارات (٥١٣٧ من الرجال القطريين و١٣٣٧ من السيدات القطريات)، هذا وقد أمرت دول الحصار الثلاث تلك مواطنيها بمغادرة قطر في غضون ١٤ يوما برفقة اطفالهم، وتضمن مخالفة هذا امر عقوبات مدنية وجنائية.

اما مواطنو دول الحصار ممن آثروا البقاء في دولة قطر، فقد ظلوا في حالة من الخوف والقلق الشديدين بشأن عدم مقدرتهم على تجديد جوازاتهم بالأخص ممن شارف جوازه على الانتهاء، وذلك بسبب اغلاق سفارات دول الحصار، هذا الامر اثار خوف هؤلاء المواطنين خصوصا وان تصريح الحصول على اقامة قطرية سارية المفعول ينبغي ان يمتلك الشخص جوازاً ساري المفعول، ونظراً للظروف هذه قامت وزارة الداخلية القطرية الغاء هذا الشرط لتسهيل اجراءات مواطني دول الحصار، ومعالجة وضع اقامتهم في قطر.
كما افاد التقرير بان هنالك اشخاص عدة ممن لديهم اقارب في دول الحصار الثلاث - بعضهم مرضى او كبار سن - كانوا قد امتنعوا عن السفر الى تلك الدول خشية من عدم السماح لهم بالعودة مجددا الى قطر.

هذا وقد ذكر تقرير البعثة الفنية للمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الانسان في دولة قطر الانتهاكات ان بعض مواطنات كل من السعودية الامارات والبحرين ممن تواصلن مع سفاراتهن خلال ١٤ يوم التي تلت الخامس من يونيو صدر اليهن تعليمات بالعودة الى بلادهن وحدهن.

ما هي أبرز آثار الحصار على المؤسسات التعليمية، خصوصا فيما يتعلق بمواطني دول الحصار الذين التحقوا سابقا بجامعات قطرية، والقطريين الملتحقين بجامعات دول الحصار؟ وما هي أبرز الجهود الرسمية لمواجهة هذه الاثار؟

كما أشرنا سابقا، ان دولة قطر لم تعامل رعايا ومواطني دول الحصار كما عومل المواطنين القطريين في تلك الدول، فهي اعطتهم حرية البقاء في الدوحة. لكن في المقابل تضرر طلاب قطريين يدرسون في جامعات حكومية واخرى خاصة في دول الحصار، بعض هذه الجامعات دولية، الامر الذي وضع سمعة تلك الجامعات على المحك بسبب تسييس صرح اكاديمي كالجامعات وجعلها مكان يؤصل الصراعات والخلافات السياسية، مما ترتب على ذلك ضياع مستقبل الطلبة خصوصا وان الطلبة القطريين حينها كان بعضهم في فترة اختبارات، لذا سعت قطر جاهدة لإحتواء هؤلاء الطلبة في الجامعات المتواجدة في دولة قطر واحتساب ساعاتهم الدراسية. ونفيد بأنه بلغ عدد الطلبة القطريين المتضررين في جامعات دول الحصار: السعودية : ٦٢ طالب، مصر: ٣٠٤ طالب، الامارات: ١٥٧ طالب، والبحرين ٢٨ طالب.

البعثة الفنية للمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الانسان في دولة قطر وثقت كذلك الانتهاكات الصادرة بحق طلبة الجامعات الذين تم طردهم من جامعاتهم، وحرموا من اداء الامتحانات، وكان قرار طردهم مجحفاً بدون اي وجه حق وانتهاك صارخ لحقوق الطلبة، وتسييس للعملية التعليمية.

اما عن الجهود الرسمية، فقد قامت كل من جامعة قطر ووزارة التربية والتعليم في قطر، بتذليل العقبات امام الطلبة القطريين الذين اجبروا بدون سابق انذار على مغادرة جامعاتهم. فقد استوعبت جامعة قطر ٦٦ طالبا من اصل ١٧١ طلب مقدم من الطلبة، اما الطلبات الباقية المقدر عددها بـ ١٠٥ طلب فقد احيلت اوراقهم الى وزارة التربية والتعليم في قطر. وبالرغم من تذليل العقبات امام الطلبة من قبل جامعة قطر ووزارة التعليم الا ان هنالك عقبة اخرى وهي ان الطلاب المقيدين في الجامعات الامارتية والمصرية لم يتمكنوا من الحصول على اوراقهم وملفاتهم الجامعية التي تفيد بقيدهم في تلك الجامعات.

المحور الرابع: الاثار الثقافية لحصار قطر

هل ساهم الحصار بنهضة في الثقافة والتعليم داخل قطر بوجهة نظركم؟ وخصوصا في ظل الاهتمام الزائد بالبحث العلمي والتنمية تحت الحصار، والاهتمام بالحصار وسبل مواجهته في العمل البحثي والمعاهد والجامعات؟

بكل تأكيد فقد شكلت الازمة الخليجية وحصار قطر بيئة خصبة للباحثين والدارسين من خلال اعادة تعريف لمفهوم التعاون والتكامل على مستوى مجلس التعاون ومستقبل الامن الاقليمي، ودور المؤسسات في النزاعات. كذلك فقد ادرجت الجامعات مقررات تتعلق بالحصار وابعاده، وهذه احد فوائد الحصار على المستوى الاكاديمي التي سوف توثق هذه الفترة للاجيال القادمة والباحثين وستكون مرجعاً هاماً للمهتمين بالمنطقة.

يتبع الحصار المفروض على قطر مقاطعة وهجمة إعلامية، كيف واجهت الحكومة القطرية هذه الهجمة؟ وما هي أبرز الجهود المبذولة لمواجهة الازمة على الصعيد الإعلامي؟

مع الاسف دول الحصار اعتمدت على حرب اعلامية ضروس منذ بادية الازمة ويستدل على ذلك بدء من اختراق موقع وكالة الانباء القطرية وبث اخبار كاذبة وتصريحات على لسان سمو الامير حفظه الله، ومرورا بالادعاءات الباطلة الغير صحيحة والمفتقرة للمهنية التي يمتهنها الاعلام في تلك الدول. كما عكفت دول الحصار على خلق بيئة ولغة عدائية ضد دولة قطر والمواطنين القطريين، وحملة تشويه وكراهية واسعة النطاق. فعلى سبيل المثال استخدم تويتر كآداة لبث الكراهية، بل الى ابعد من ذلك، وصل الامر الى الحث على القتل، حيث حذرت أحد التغريدات السعودية عن «امكانية ارسال مليون انتحاري يمني الى قطر».

لعل هي السابقة الاولى على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي ان دول الحصار في هذه الازمة استباحت كل المحظورات وتجاوزت الاعراف والقيم التي ربينا عليها.

الطريقة الوحيدة لمواجهة هذه الازمة، هي المواجهة بالحقائق ودولة قطر تملك الحقائق والادلة التي بإمكانها مواجهتهم بها. كما ينبغي التأكيد على ان الاعلام القطري التزم بعدم المساس بمواطني كل من السعودية، البحرين، والامارات ولم تنهي عقودهم وهنالك بالفعل مواطنين من دول الحصار الخليجية بالاضافة الى مصر، فضلوا البقاء في الدوحة وفي عملهم في القطاع الاعلامي.

المحور الخامس: الجهود المحلية والدولية على المستوى القانوني والحقوقي ما هو أبرز ما تضمنه تقرير البعثة الفنية للمفوضية السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة والتقارير الدولية الأخرى حول انتهاكات دول الحصار؟

يتسم تقرير البعثة الفنية للمفوضية السامية لحقوق الانسان بالامم المتحدة بالمصداقية والدقة في رصد انتهاكات دول الحصار. ويعد وثيقة اساسية يمكن الاعتماد عليه في اي دعوى قضائية ترفع في اي جهة دولية تُعنى بحقوق الانسان او محكمة العدل الدولية، خصوصا بأن هذا التقرير صادر عن مؤسسة حيادية دولية لا يخضع لأهواء اي دولة او مجموعة. كما ان التقارير الدولية الموثقة المعتمدة من جهات رسمية تعد توثيقا واضحا للأضرار الناجمة عن الحصار والتي وقعت على المتضررين من الحصار، ولا يمكن التشكيك فيها اذ تتمتع تلك التقارير بنزاهة ومصداقية اذ انها صدرت من مؤسسات دولية واستقت معلوماتها من الأشخاص المتضررين مباشرة بعيدا عن اي تفسيرات سياسية.

ويتناول التقرير تبعات الحصار المفروض على دولة قطر من قبل الدول الثلاث: السعودية، الامارات، والبحرين. فعلى سبيل المثال طالت التبعات حقوق الانسان: مثل استغلال الاعلام للتحريض وفرض القيود عليه، كم ان هنالك جزئية متعلقة بحرية التنقل والقيود التي فرضتها دول الحصار، بالإضافة الى تفريق العوائل والتشتت الاسري، والقضايا المتعلقة بالاقامة والجنسية. كما ان التقرير اشار الى الانتهاكات والتأثير الذي طال التعليم،الصحة، والحقوق الاقتصادية.

تضمن التقرير توثيقا شاملاً بالارقام والاحصائيات لكل الاضرار الناجمة عن الحصار والتي القت بظلالها ليس فقط على مواطني دولة قطر، بل ايضا على مواطني دول الحصار الثلاث بالإضافة الى مصر. فالتقرير أبرز انتهاكات حقوق الانسان التي وقعت على العوائل الخليجية، والتفريق والتشتيت الذي طالهم ولم يستثني منهم احدا، كما تحدث التقرير عن الانتهاكات التي حرمت الطلبة الجامعيين من اكمال دراستهم او استئناف امتحاناتهم او حتى الحصول على المستندات اللازمة والاوراق الثبوتية للتحويل لجامعات اخرى.

وقد تطرق التقرير الى خطاب الكراهية ضد قطر

والقطريين في وسائل الاعلام التابعة لدول الحصار وعلى شبكات التواصل مثل تويتر، وشرح التقرير كذلك القيود التي فرضت على حرية والحق في الاتصال والتنقل التي فرضتها دول الحصار، كما ان هنالك انتهاكات في المجال الصحي، والمجال المتعلق بالحقوق الاقتصادية وحق الملكية.

ما هي أبرز الجهود المبذولة على المستويين القانوني والحقوقي، وما هي طبيعة التعاون مع اللجنة الوطنية لحقوق الانسان بهذا الشأن؟

اللجنة الوطنية لحقوق الانسان في دولة قطر لم تألوا جهداً في التواصل مع المنظمات الدولية والحقوقية المعنية بحقوق الانسان، ودعت العديد منهم لزيارة الدوحة للوقوف على اضرار الحصار الواقعة على المواطنين. دولة قطر لن تألوا جهدا للدفاع عن المتضررين من اجراءات دول الحصار المجحفة وسوف تستخدم القانون والمنصات الدولية لتعويض كل من طاله الضرر ولتأكيد المسؤولية الدولية والجنائية للمسؤولين في دول الحصار الذين تسببوا بإنتهاكات جمة طالت المواطنين القطريين بلا وجه حق.

هل ستلجأ دولة قطر مستقبلا الى التحكيم والقضاء الدولي لمواجهة الأزمة؟

دشنت دولة قطر بناء على توجيهات سمو الامير الشيخ تميم بن حمد آل ثاني حفظه الله «لجنة التعويضات» التي قام بتدشينها معالي رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ عبد الله بن ناصر آل ثاني، ولقد قامت دولة قطر بالفعل بالتحرك نحو التحكيم والقضاء الدولي بعد حصر الاضرار الناجمة عن الحصار والواقعة على الافراد، الحكومة، والشركات، فكل الاضرار التي وقعت موثقة ولا يمكن انكارها او التقليل من شأنها، والتقرير الاممي وتقرير لجنة حقوق الانسان في قطر المستقلين يعززان المستندات والادلة التي تؤكد وقوع الضرر.

في الفترة الأخيرة شهدت دولة قطر تنصيب وجوه نسائية في عدة مناصب عليا في الدولة، ولأول مرة في مجلس الشورى: كيف تقيمين هذه الخطوة، خاصة وانكِ كنتِ من بين من شملهن هذا الاجراء عبر تقلدك منصب الناطق الرسمي لوزارة الخارجية؟

ما هو تقييمك بشكل عام لوضع المرأة القطرية وحقوقها؟

لطالما دعمت دولة قطر المرأة في كافة المجالات، فالمرأة القطرية كانت ولازالت شريكة للرجل وعنصر فعال في المجتمع القطري، ولقد اثبتت قيادات نسائية عدة مكانتها وقدمت صور مشرفة ومهنية ايضاً.

ان الخطوة المتمثلة بدخول المرأة القطرية الى مجلس الشورى، ما هي الا استمرار وتأكيد على اهمية دور المرأة في المجتمع، وايماناً من دولة قطر بحقوق المرأة ومساواتها كفرد ومواطن قطري متساو مع شركائها من الرجال في بناء الوطن، وممارسة دور فعال وبناء في مختلف قطاعات الدولة.

ولعل مبادرات صاحبة السمو الشيخة موزا بنت ناصر المسند مثال يحتذى به، فقد ساهمت سموها في خلق فرص عديدة للنساء والفتيات في مختلف دول العالم بالاخص في مجال التعليم، فعلى سبيل المثال انشأت سموها مبادرة «مؤسسة التعليم فوق الجميع» التي تستهدف وصول التعليم للأطفال، وتمكين ٩٥ مليون طفل حول العالم للحصول على فرص التعليم والانخراط في المدارس. كما ان هنالك مبادرة «صلتك»، والتي تسعى لإنهاء والحد من البطالة بين الشباب في الوطن العربي وتوفير فرص العمل للشباب، والعمل على تعزيز ريادة الاعمال للشباب في الوطن العربي.

دور السيدات في وزارة الخارجية ملحوظ، وهنالك مساواة بين الرجال والنساء العاملين في الوزارة، منهن من تقلدن منصب «سفير» مثل اول سفيرة قطرية، سعادة الشيخة السفيرة علياء بنت احمد بن سيف آل ثاني، وهنالك في وزارة الخارجية ٣٣٧ امرأة، واما عدد الرجال فعددهم ١.٦٢.

وتولت النساء في دولة قطر مناصب قيادية عديدة، فقد تم تعيين اول وزيرة للتعليم في عام ٢٠٠٣ من خلال تعيين شيخة آل محمود كوزيرة للتعليم، وهنالك الدكتورة غالية آل ثاني التي تولت منصبها كوزيرة للصحة بأمر اميري في ٢٠٠٨، ووزيرة الصحة الدكتورة حنان الكواري، وهنالك ايضا حصة الجابر وزيرة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات التي تقلدت منصبها في عام ٢٠١٣ .

حقوق الانسان الخاصة بالأعمال التجارية

ان ارتباط الاعمال التجارية بحقوق الانسان يعكس التوسع العالمي للقطاع الخاص بالاعمال التجارية، والذي جاء مصاحبا للنشاط الاقتصادي العابر للقارات منذ تسعينات القرن الماضي. ورغم مرور كل هذه السنوات مازالت شركات عديدة تتعامل مع قضايا حقوق الإنسان بشكل عابر، ففي مناطق عديدة من العالم تُشكل ممارسات حقوق الإنسان الخاصة بالشركات.
من خلال سياسات تهيئها هي بنفسها، ومن واقع مبادرات طوعية من جانبها، و«التزامات» غير مُلزِمة، وليست بموجب قوانين وأنظمة.

إن السجل الطويل والمتزايد من كوارث حقوق الإنسان المتعلقة بالمؤسسات التجارية الخاصة، يُظهر إلى أي مدى يمكن أن تنحرف هذة الشركات مع غياب الأنظمة الملائمة. لذا فان مسؤولية التصدي ومنع انتهاكات حقوق الإنسان التي قد تتسبب بها الشركات تقع تبعاتها على كاهل الحكومات.

إن حكومات البلدان التي تستضيف أكبر وأقوى شركات العالم – بما في ذلك الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي والقوى الجديدة مثل البرازيل والصين – أخفقت على طول الخط وبدون أي مبررات في الإشراف على تصرفات هذه الشركات عندما تذهب إلى بلدان أخرى. فأغلب بلدان العالم لديها قوانين تطالب الشركات بالالتزام بمعايير حقوق الإنسان الأساسية، الا ان هذة القوانين في كثير من الاحيان لا تطبق. وذلك لان هناك بعض الحكومات ضعيفة للغاية في مهمة تنظيم شؤون الشركات متعددة الجنسيات التي تدير عمليات شاسعة وبالغة التعقيد على أرضها.

نذكر هنا مثال لبعض الشركات الكبرى التي لا تطبق مبادئ حقوق الانسان عندما تقوم بفتح مصانع لها في دول آسيا كالهند وباكستان وبنغلادش فهذه الشركات لا تكترث بعمالة الاطفال او استغلال الايدي العامة بأقل الاجور او دون مراعاة لمعايير السلامة او ساعات العمل ...

ان تحقيقات منظمة العفو الدولية أظهرت أن بعض كبريات الشركات في العالم – ومنها كولجيت ونستلة ويوني لفر– تسهم في عمالة الأطفال وفي الأوضاع البائسة لعمال آخرين في مزارع زيت النخيل. كما تقع انتهاكات في المزارع التي تديرها شركات مصنَّفة بأنها «مستدامة»، بمعنى أنه حتى الماركات التي نشتريها على أنها تنتج «زيت نخيل مكفول» أو «مستدام» يمكن أن تكون ملطخة بانتهاكات حقوق الإنسان.
وهذا يعني أن قسماً كبيراً من زيت النخيل الموجود في مكونات المنتجات في سلة التسوق الخاصة بك يمكن أن تكون ملطخة بانتهاكات حقوق الإنسان حتى عندما يكون مكتوباً على بطاقة تبيينها أنها «مستدامة».

كما ان هناك بعض الحكومات تتغافل عن انتهاكات الحقوق بسبب العائد الاقتصادي, في عام ٢٠١٢ أظهرت «هيومن رايتس ووتش» كيف أن المنظمين الحكوميين في الهند وقفوا يتفرجون بينما عمليات التعدين الخارجة عن السيطرة تغذي الفساد وتضر بمجتمعات سكانية بأكملها. أما المزارعين في جوا، الذين كانوا يأملون في البداية أن يحسّن التعدين من الاقتصاد المحلي، فقد وقفوا يشاهدون التلوث يسمم المياه الجوفية ويقتل محاصيلهم. كما أبعد المنظمون الحكوميون في بنغلادش أعينهم عن صناعة دباغة الجلود الوطنية التي تُقدر قيمتها بـ ٦٥٠ مليون دولار، والتي تعارض القوانين البيئية والصحية وتلك الخاصة بالسلامة، فأدت إلى تسميم وتشويه العاملين بهذه الصناعة وإلى نثر العوامل الملوثة إلى مختلف التجمعات السكانية القريبة منها].

لقد اصحبت حقوق الانسان المرتبطة بالاعمال التجارية شاغلاً منذ حملات التمييز العنصري في ثمانينيات القرن الماضي, ولكن حتى وقت قريب، لم يكن هناك فهم واسع لحقوق الإنسان كقاعدة لضبط الأعمال التجارية.
- المسئولية الاجتماعية للمؤسسات والشركات

في القطاع الخاص.
تمثل «المسئولية الاجتماعية للمؤسسات والشركات» أبرز المفاهيم الحديثة التي تساعد على إيجاد بيئة عمل قادرة على التعامل مع ان التطورات المتسارعة في الجوانب الاقتصادية والإدارية والتكنولوجية حول العالم.

فقد أخذت الكثير من مؤسسات القطاع الخاص راغبة أو مرغمة بالتعامل مع مطالب مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة، والمتمثلة بالـ "النمو الاقتصادي - التقدم الاجتماعي - وحماية البيئة".

لذا شهد العالم في السنوات الاخيرة تحولاً ملموساً في الدور الاقتصادي للقطاع الخاص، والذي أثرت فيه التطورات السياسية والاقتصادية، وكذلك الظروف الاجتماعية والبيئية. وقد ظهرت وظائف أخرى للشركات تتركز حول مسؤوليتها تجاه المجتمع الذي تعمل فيه وتجني منه الأرباح، حيث تتمثل هذه المسؤوليات في الاهتمام ببعض الجوانب الاجتماعية المرتبطة بأحوال العمال والمستهلكين والمواطنين بصفة عامة، وكذلك البيئة المحيطة والمجتمع بشكل عام. لذلك، تقوم الشركات بتمويل بعض الأنشطة التي لا تحقق لها عائد مباشر بقدر ما تمثل ضماناً لاستمرار أعمالها على المدى البعيد.

لم يعد تقييم مؤسسات القطاع الخاص في وقتنا الراهن يعتمد على ربحها فحسب، كما لم تعد المؤسسات تعتمد في بناء سمعتها على مراكزها المالية فقط، بل إذ أدركت مؤسسات القطاع الخاص أنها لا يجب أن تكون معزولة عن المجتمع، وأنها معنية بتوسيع نشاطاتها لتشمل ما هو أكثر من الإنتاج المادي والالتفات إلى مشاكل المجتمع الذي تعمل فيه والمحافظة على البيئة.

- الاليات الدولية المنظمة لحقوق الانسان لقطاع الشركات التجارية
حتى كتابة هذه الورقة لا يوجد نظاماً شاملاً وملزماً من الناحية القانونية فيما يتصل بتعزيز وحماية حقوق الإنسان الخاص بالشركات الوطنية وعبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال.

الا انه انطلاقاً من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والذي يحدِّد معيار إنجاز مشترك لكافة الشعوب والأمم لكي تجتهد الحكومات وهيئات المجتمع والأفراد في السعي عن طريق التعليم والتثقيف، وتعزيز واحترام حقوق الإنسان وحرياته عن طريق اتخاذ تدابير لازمة لذلك. بما في ذلك مراعاة المساواة في الحقوق بين المرأة والرجل، وتعزيز التقدم الاجتماعي وتحسين مستويات المعيشة.

ورغم ان المسؤولية عن تعزيز حقوق الإنسان ملقاة على عاتق الحكومات أساساً، فإن الشركات وغيرها ومؤسسات الأعمال، بوصفها من هيئات المجتمع، مسؤولة أيضاً عن تعزيز وكفالة حقوق الإنسان المنصوص في الصكوك الدولية للحقوق الإنسان،

لذلك كان من المفترض ان تتصدى مجموعة قوانين حقوق الإنسان الدولية والحريات الأساسية الواردة في الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، للشواغل والمشكلات المرتبطة بحقوق الأشخاص والعاملين في الشركات ومؤسسات الاعمال.

فإنه يشترط على الدول أن تقي الأفراد والجماعات من انتهاكات حقوق الإنسان. والالتزام بالتطبيق يتضمن مطالبة الدول باتخاذ إجراءات إيجابية لتيسير التمتع بحقوق الإنسان الأساسية.

كما تتعهد الحكومات بوضع تدابير وتشريعات محلية تتسم بالاتفاق مع التزاماتها وواجباتها التعاقدية، ومن ثم فإن النظام القانوني المحلي يجب ان يوفر الحماية القانونية الأساسية لحقوق الإنسان المكفولة في إطار القانون الدولي.
واما في حالة إخفاق الإجراءات القضائية الوطنية في التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان، فأن الآليات والإجراءات المتعلقة بالتظلمات الفردية متاحة على المستويين الإقليمي والدولي من أجل المساعدة في تنفيذ وتطبيق معايير حقوق الإنسان الدولية على الصعيد المحلي.

وحيث ان صكوك حقوق الانسان الدولية جاءت في مجملها لتعالج شواغل مختلفة قد يدخل ضمن نطاقها الشواغل الخاصة بقطاع الشركات التجارية، الا انها غير كافية لمعالجة جميع الشواغل المتعلقة بانتهاكات حقوق الانسان التي قد تحدث بقطاع الشركات الخاصة. فعلى سبيل المثال, فقد تناولت بعض هذه صكوك حقوق الانسان الدولية قضايا تخص فئة معنية من الاشخاص (كالمرأة، والطفل، والاشخاص ذوي الاعاقة.....)، وقد يختص بعضها بحق معين كمنع الرق والسخرة والتعذيب، التي جاء ذكرهم في اتفاقية العمل، او قد تسري احكام بعضها على حالات محددة، كاتفاقيات حقوق

- كيف تحمي كل هذه الصكوك المذكورة أعلاه حقوق الإنسان لقطاع الشركات التجارية؟
عندما تصبح اي دولة طرافاً في معاهدة دولية، يراعى أنها تضطلع بالتزامات وواجبات في إطار القانون الدولي تتصل باحترام وحماية وتطبيق حقوق الإنسان. والالتزام بالاحترام يعني أنه يتعين على الدول أن تمتنع عن التدخل في حقوق الإنسان أو تقليص التمتع بها. أما الالتزام بالحماية

أهمية استراتيجيات
ودورها في تجسيد الحق

الانسان اثناء النزاعات المسلحة سواء كانت هذه النزاعات دولية او أهلية.

ورغم ان الكثير من صكوك حقوق الانسان الدولية ملزمة من الناحية القانونية لبعض الدول لانها طرفاً فيها الا انها لا تناولت الشواغل الخاصة بقطاع الشركات التجارية في سياقها، او قد لا يدخل كثيرا منها في نطاق التزامات بعض الدول لأنها ليست طرفاً فيها، وقد يتم تجاهلها في اللجان التعاهدية الخاصة لتلك الاتفاقيات لأنها لم ليست موضعها الاساسي.

ولتدارك كل هذه الامور، اقترح الأمين العام الاسبق للأمم المتحدة السيد/ كوفي عنان في خطابه أمام المنتدى الاقتصادي العالمي في ٣١ يناير ١٩٩٩ ما سماه الاتفاق العالمي (Global Compact)، والذي تم خلاله إطلاق برنامجه التنفيذي الذي طالب فيه قادة الأعمال بالانضمام إلى المبادرة الدولية التي تجمع الشركات بهيئات الأمم المتحدة ومنظمات العمل والمجتمع المدني، لدعم المبادئ العشرة في مجالات حقوق الإنسان والعمل والبيئة.

- المبادئ العشرة في مجالات حقوق الإنسان والعمل والبيئة
تسعى مبادرة الاتفاق العالمي لتعزيز مواطنة الشركات من خلال تحقيق هدفين:
أولاً: جعل الاتفاق العالمي ومبادئه جزءاً من استراتيجية القطاع العام وعملياته.
ثانياً: تيسير التعاون فيما بين أصحاب المصالح الرئيسيين وتعزيز الشراكات دعماً لأهداف الأمم المتحدة.

وتنبع هذه المبادئ من ثلاثة مصادر هي:
- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
- إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل.
- إعلان ريو الخاص بالبيئة والتنمية.
أما المبادئ العشرة للاتفاق العالمي فهي كالتالي:
مبادئ حقوق الإنسان:
١- يتعين على مؤسسات الأعمال دعم واحترام وحماية حقوق الإنسان المعلنة دولياً ضمن نطاق تأثيرها.
٢- ضمان عدم ضلوع مؤسسات الأعمال في أي انتهاكات لحقوق الإنسان.
مبادئ معايير العمل:
٣- يتعين على مؤسسات الأعمال الحفاظ على حرية اختيار العلاقات والاعتراف الفعلي بحق إبرام الصفقات الجماعية.
٤- القضاء على كافة أشكال العمل القسري والجبري.
٥- الإلغاء الفعلي لعمالة الأطفال.
٦- القضاء على التمييز في الوظائف والمهن.
مبادئ البيئة والتنمية:
٧- يتعين على مؤسسات الأعمال دعم نهج وقائي يتعلق بالتحديات التي تواجهها البيئة.
٨- الاضطلاع بمبادرات لتشجيع المزيد من المسئولية تجاه البيئة.
٩- التشجيع على تطوير وتعميم تقنيات صديقة للبيئة.
مبادئ محاربة الفساد:
١٠- يجب أن تعمل مؤسسات الأعمال على محاربة الفساد بكافة أشكاله بما في ذلك الابتزاز والرشوة.

التطلعات المستقبلية (وجود صك قانوني ملزم)
الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح باب العضوية المعني بالشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال فيما يتعلق بحقوق الإنسان رغم وجود المبادئ التوجيهية الخاصة بالأنشطة التجارية، الا ان كونها غير ملزمة قانونياً، جعلها غير كافية لتوفير الحماية اللازمة لحقوق الأشخاص والعاملين في الشركات والعمال التجارية، لذا قرر المجتمع الدولي انه حان الوقت لوضع صك قانوني ملزم.
لذا اعتمد مجلس حقوق الإنسان، في دورته السادسة والعشرين المعقودة في ٢٦ حزيران / يونية ٢٠١٤، القرار ٩/٢٦ الذي قرر بموجبه «إنشاء فريق عامل حكومي دولي مفتوح العضوية معني بالشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال فيما يتعلق بحقوق الإنسان، بوضع صك دولي ملزم قانونا لتنظيم أنشطة الشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال في القانون الدولي لحقوق الإنسان «.

دكتورة آمنه على السويدي

وسياسات الأمن الغذائي
في الغذاء

أهمية استراتيجيات وسياسات الأمن الغذائي
ودورها في تجسيد الحق في الغذاء

جوهرة بنت محمد آل ثاني
ماجدة الزيدان
عليا البسطي
منى الكواري
منى السليطي

السياسات الغذائية بدولة قطر

بين تجسيد الحق في الغذاء للفرد وتحقيق الاكتفاء الذاتي للمجتمع

السياسات الغذائية بدولة قطر : بين تجسيد الحق في الغذاء للفرد و تحقيق الاكتفاء الذاتي للمجتمع

هيكل الدراسة
١.مقدمة
- مشكلة البحث
- تساؤلات الدراسة
- أهداف الدراسة

٢. المطلب الأول: الاكتفاء الذاتي والصناعات الغذائية، الاقتصاد والأمن الغذائيين ... هل هناك ارتباط بين هذه المفاهيم ؟

أولا- مفهوم الاكتفاء الذاتي
ثانيا- مفهوم الأمن الغذائي
ثالثا- الصناعات الغذائية
رابعا - الحق في الغذاء الكافي
خامسا - تعقيب على المفاهيم

٣. المطلب الثاني : أهمية استراتيجيات وسياسات الأمن الغذائي ودورها في تجسيد الحق في الغذاء

٤. المطلب الثالث : سياسة دولة قطر في تحقيق الاكتفاء الذاتي وتطوير صناعاتها الغذائية

أولا - سياسية تنمية الإنتاج الغذائي
ثانيا - سياسة التصنيع الغذائي في قطر والاكتفاء الذاتي في ظل الحصار

- النتائج والتوصيات

السياسات الغذائية بدولة قطر في ظل الحصار :

بين تجسيد الحق في الغذاء للفرد و تحقيق الاكتفاء الذاتي للمجتمع

•مقدمة:

ان الحق في الغذاء والحق في الصحة هي من حقوق الإنسان الأساسية التي جاء على ذكرها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وفي العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حين نصت المادة الحادية عشرة منه على حق كل فرد في مستوى معيشي مناسب لنفسه ولعائلته، بما في ذلك الغذاء المناسب والملبس والمسكن، وكذلك تحسين أحواله المعيشية بصفة مستمرة، وحق كل فرد في أن يكون متحرراً من الجوع. كما أكّدت على التعاون الدولي واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين وسائل الإنتاج وحفظ وتوزيع الأغذية والانتفاع الكلي من المعرفة الفنية والعملية وبنشر المعرفة بمبادئ التغذية وتنمية النظم الزراعية أو إصلاحها، من أجل تأمين توزيع عادل للمؤن الغذائية في العالم تبعاً للحاجة.

كما أقرّ العهد الدولي في المادة الثانية عشرة حق كل فرد في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية ارتباطاً مع الحق في الغذاء. ذلك أن الحصول على غذاء كاف ومؤمن في جميع الأوقات هو من مسؤولية الدول والمجتمعات أيضاً، وهو ما يمكن أن نطلق عليه الأمن الغذائي، على مستوى كل بلد أو على المستوى العالمي، ولا سيما أن عدد الجياع أخذ يتعاظم في العالم، ووصل إلى مستويات غير مسبوقة، حيث يبلغ الذين هم دون خط الفقر نحو مليار و ٢٠٠ مليون إنسان، وهم الذين لا تزيد دخولهم على دولار واحد في اليوم، وضعف هذا العدد، بل يزيد عليه من هو في خط الفقر، الأمر الذي يجعل نحو ثلثي سكان المعمورة في حالة من انعدام الأمن الغذائي

وتشير تقارير المنظمات الدولية العاملة في مجال الغذاء والزراعة إلى أن عدد الأشخاص الذين لا يزالون يعانون من نقص التغذية أو سوئها، يصل إلى زهاء ٧٩٥ مليون شخص في العالم. وفي ظل الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الراهنة في العالم , وإزاء التزايد الكبير والمطرد في عدد السكان، واجهت دول العالم بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة اشكالات حادة بخصوص بناء تنميتها المستقلة، و تحقيق تقدمها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي والتي كانت في معظمها وليدة إسقاط ومحاكاة نموذج النمو ومنهج التنمية في الدول المتقدمة، إلى جانب تأثير الارث الاستعماري الذي جعل العديد من الدول في تبعية – عمياء – للدول التي كانت مستعمرة، بالإضافة إلى عدم التعامل بالفاعلية والفطنة اللازمتين للتفاعلات الأولية للاقتصاد الدولي ومستجداته سواء في التجارة أو الاستثمار او التمويل الخارجي الخ مما أنتج تبعية اقتصادية و تعثر جهود التنمية .

وفي هذا الاطار تعطي الأزمة الخليجية الراهنة أسوء مثال عن مدى ابتذال حقوق الانسان من بعض الدول أين يتم الاستهانة بحق المواطن في الغذاء و يتم المساس بأدق احتياجات حياته اليومية من منطلق مشكلات سياسية تروح ضحيتها عديد الفئات حتى الأطفال و كبار السن ... ولعل ما سبق قد دفع دولة قطر وبناءً على آخر التقارير الاقتصادية العالمية والاقليمية التوجه بعد الحصار المفروض عليها منذ ٥ يونيو ٢٠١٧ الى تطوير صناعاتها الغذائية و السعي الدؤوب نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي. و كانت المؤشرات ولا تزال تدل على تحقيق دولة قطر الاكتفاء الذاتي في بعض الصناعات عبر استراتيجيات وسياسات متعددة هدفت إلى تجاوز اختلال التوازن المتوقع في الميزان التجاري والوضع الاقتصادي لدولة قطر بصفة عام ، وتتمثل المشكلة البحثية لهذه الورقة في السؤال التالي :

ماهي خصوصية السياسات الغذائية في دولة قطر في ظل الحصار ؟

في هذا الإطار تأتي هذه الدراسة الموجزة لتسلط الضوء على السياسات الغذائية وتطوير الصناعات الغذائية وتحقيق الاكتفاء الذاتي مفاهيميا ودراسة خصوصيتها في مطلب أول، ثم الأخذ بالتحليل والرصد لتوجه دولة قطر في تعاملها مع آثار الحصار من حيث مواصلة تجسيد الحق في الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي للمجتمع القطري بصفة عامة.

مشكلة الدراسة
تنبع المشكلة البحثية للدراسة من منطلق الندرة التي يشكو منها العالم والتعرف على مختلف الآليات وسياسات تحقيق الأمن الغذائي للمجتمعات المحلية و تسليط الضوء على كيفية تعامل دولة قطر مع الحصار المفروض عليها من قبل الدول المجاورة الفارضة للحصار.

تساؤلات الدراسة
- ما هو الاكتفاء الذاتي؟
- ما هي الصناعات الغذائية؟
- ماذا نقصد بالأمن الغذائي وهل هناك اختلاف بينه وبين الاكتفاء الذاتي؟
- ما هو الحق في الغذاء الكافي ؟
- ما هي السياسات الغذائية والاستراتيجيات الحالية لدولة قطر لتحقيق الأمن الغذائي ؟
- ما هي الآليات التي اعتمدتها في دولة قطر لمواجهة آثار الحصار المفروض عليها لمواصلة توفير السلع والخدمات لمجتمعها وتجسيد الحق في الغذاء الكافي لأفراد مجتمعها ؟

أهداف الدراسة
تهدف هذه الدراسة إلى التالي :
- التعرف على مفاهيم متعددة مثل الاكتفاء الذاتي والصناعات الغذائية، الأمن الغذائي وأيضاً الاقتصاد الغذائي و دوره في دراسة وتحليل الظواهر والقوانين الاقتصادية المتعلقة بالموارد الغذائية.
- تسليط الضوء على الطرق التي من خلالها يمكن للدول مواجهة الندرة في الغذاء.
- التعرف على السياسات الغذائية والاستراتيجيات الحالية لدولة قطر لتحقيق الأمن الغذائي ؟
- تحديد الآليات التي اعتمدتها في دولة قطر لمواجهة آثار الحصار المفروض عليها لمواصلة توفير السلع والخدمات لمجتمعها ؟

منهجية الدراسة و أدواتها :
تحاول هذه الدراسة الموجزة اتباع بعض المناهج والتقيد باستخدام أدواتها ويمكن حصرها في التالي :

تتبع الدراسة منهجا وصفيا من خلال مراجعة الدراسات والكتب ذات الصلة بالأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي والحق في الغذاء الكافي والتي من شأنها أن تثري الجوانب المرجعية للدراسة. الاعتماد على منهج تحليل المضمون بحيث استخدام هذا المنهج يجعلنا أكثر دقة في تحليل البيانات التي تحتوي على معلومات عن الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياساتي (POLICY) بدولة قطر ,واستخدامه في الدراسة لغرض تحليل مضمون بعض التقارير والمقالات الصحفية و المتعلقة باحصاءات عن السياسات الغذائية بدولة قطر نظرا لندرة الكتابات المتعلقة بهذا الموضوع نظرا لحداثته وارتباطه بالحصار على دولة قطر .

المطلب الأول: الاكتفاء الذاتي والصناعات الغذائية، الاقتصاد والأمن الغذائيين ... هل هناك ارتباط بين هذه المفاهيم ؟

ان الناظر في الأوضاع العالمية اليوم ينتبه بشكل واضح الى العديد من المشاكل الاقتصادية التي انتجت صراعات سياسية وحتى مواجهات عسكرية بين الشعوب والحكومات، وقد أكد عديد الخبراء والباحثين أن المستقبل البعيد يخفي للبشرية عدة حروب لا تتعلق بالبترول ولا بالنفوذ، وإنما تتعلق بالغذاء والمياه والثروات الطبيعية وهو ما يدل على أن الصراع المستقبلي سيكون أكثر قسوة من ذي قبل لأنه يتعلق بالحياة اليومية للشعوب والمجتمعات، وذلك ما جعل العديد من الدول في العالم وحتى الدول العربية تتسابق لوضع استراتيجيات عديدة لتحقيق أمنها الغذائي وتقوم بتطوير صناعاتها من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي الذي يحاول في هذا القسم التعرف على مفهومه وخصوصيته و كذلك تعريف المفاهيم التي تتقارب معه من حيث تحقيق الهدف النهائي وهو تجسيد الحق في الغذاء للجميع وفي كل زمان ومكان.

أولا- مفهوم الاكتفاء الذاتي
يعرف الاكتفاء الغذائي «بقدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس وعلى الموارد والإمكانات الذاتية في انتاج كل احتياجاته الغذائية محليا» أي القدرة على إنتاج جميع الاحتياجات الغذائية محلياً من خلال الاعتماد الكامل على الموارد والإمكانات الذاتية، والاستغناء كليا عن استيراد الأغذية من الخارج لتلبية هذه الاحتياجات، ولذا

يعد تحقيق الاكتفاء الذاتي مطلبا جوهريا وملحاً في العديد من البلدان عبر العالم. وتكمن أهميته في توفير الأمن الغذائي للسكان، وتحصينهم من الأزمات والمجاعات التي تحدث أحيانا بسبب نقص الإمدادات في السوق الدولية، أو غلاء الأسعار (أزمة الغذاء عام ٢٠٠٨ نموذجا). كما يعد الاكتفاء الذاتي سبيلا إلى الاعتماد على النفس وتطوير الإمكانات الذاتية، والتقليل في المقابل من الاعتماد على الخارج، وذلك مما يدعم استقلالية القرار السياسي والسيادي الوطني أمام الدول الأجنبية، ويحد من التأثيرات وبعض السلوكيات (الابتزاز) التي قد تمارسها الدول المصدرة لبعض الأغذية الاستراتيجية (القمح نموذجا) في إطار التفاوض حول مصالحها أو مصالح حلفائها، وتشير تقارير المنظمات الدولية العاملة في مجال الغذاء والزراعة إلى أن عدد الأشخاص الذين لا يزالون يعانون من نقص التغذية أو سوئها، يصل إلى زهاء ٧٩٥ مليون شخص في العالم.

ثانيا-مفهوم الأمن الغذائي

يمكن التمييز بين مستويين للأمن الغذائي: مطلق ونسبي، فالأمن الغذائي المطلق يعني انتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، وهذا المستوى مرادف للاكتفاء الذاتي الكامل ويعرف أيضا بالأمن الغذائي الذاتي أما الامن الغذائي النسبي فيعني قدرة الدولة أو مجموعة من الدول على توفير السلع المواد الغذائية كليا أو جزئيا ويعرف أيضا بأنه قدرة قُطر ما أو مجموعة أقطار على توفير احتياجات مجتمعهم من السلع الغذائية الأساسية كليا أو جزئيا وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام، وتجدر الإشارة الى ان الأمن الغذائي ينبغي أن يؤسس على ثلاثة مرتكزات :-

- وفرة السلع الغذائية
- وجود السلع الغذائية في السوق بشكل دائم
- أن تكون أسعار السلع في متناول المواطنين

ثالثا-الصناعات الغذائية

تعرف باللغة الإنجليزية بمصطلح (Food industry)، ويطلق عليها أيضاً مسمى إنتاج الغذاء، وهي مجموعة من العمليات الصناعية، التي تهدف إلى تزويد مجتمع ما بالعديد من الصناعات الغذائية، وتعرف أيضاً بأنها عملية تحويل المواد الغذائية الجاهزة للأكل إلى مواد غذائية محفوظة بالاعتماد على مجموعة من العمليات الإنتاجية، حتى تكون صالحةً للاستهلاك البشري، عن طريق المحافظة على صلاحيتها لأطول مدةٍ زمنيةٍ ممكنة. هذا و يعد قطاع الصناعات الغذائية من القطاعات المهمة في اقتصاد كل دولة ، باعتباره من الصناعات الأساسية والهامة التي تسهم بشكل فاعل في تأمين الغذاء للإنسان ، وتعمل على تحقيق اكبر قدر من الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية. كما أن تطوير قطاع الصناعات الغذائية يرتبط بتنمية وتطوير القطاع الزراعي والحيواني كونه المصدر الأساسي للمواد الأولية للصناعات الغذائية فضلا عن ترابطها مع فروع صناعية مهمة مثل صناعة العبوات الورقية والبلاستيكية والزجاجية...

خامسا – الحق في الغذاء الكافي

يعتبر الحصول على الغذاء الكافي حق من حقوق الانسان وهو حق لكل فرد في كل بلد, وبالتالي فهو بالأساس حق شأنه شان حقوق الانسان الأخرى ,كالحق في المعلومات أو الحق في الحصول على أعلى مستوى من الرعاية الصحية , أو الحق في حرية التعبير أو الحق في محاكمة عادلة , فهو ببساطة أن تتحمل الدول واجبات معينة يكون من حق الأفراد أن يطالبوا الدولة بمراعاتها و أن تكون الدولة ملزمة بأن «تحترم الحق و تنفذه « ويمكن وصف المناهج المتبعة في تحقيق الأمن الغذائي ,شأنها شأن المناهج المتبعة في تحقيق التنمية بصفة عامة , على انها «قائمة على حقوق» هذا وان الحق في الغذاء كحق من حقوق الانسان ثابت في الكثير من المعاهدات الدولية والصكوك الأخرى بما في ذلك الاعلان العامي لحقوق الانسان (١٩٤٨) . والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (١٩٦٦) واتفاقية حقوق الطفل (١٩٨٩)

خامسا- تعقيب على المفاهيم

ان الناظر في المفاهيم السابقة سوف ينتبه الى عديد الأمور المشتركة بينها بحيث أن خصوصيتها تكمن في أنها متداخلة، فمنها ما هو شامل للآخر ومنه ما هو آلية لتحقيق مفهوم آخر، فالأمن الغذائي لا يمكن ان يتحقق إلا متى ما توفرت دعامات هذا الأمن والتي من بينها الاكتفاء الذاتي الذي يضمن للمجتمع احتياجاته الخاصة، وذلك لا يمكن أن يتم إلا متى ما توفرت القدرة على الإنتاج وتوفير السلع عبر الصناعات الزراعية والغذائية المختلفة ,وهو ما يحقق في آخر الأمر اقتصادا غذائيا متوازناً إلى حد يجمع معظم

المفكرين الاقتصاديين على العلاقة الوطيدة بين كل من النظام النقدي والمالي من جهة والنظام الاقتصادي للغذاء من جهة ثانية. فتطور أي منهما لابد من أن ينعكس بالضرورة على الثاني. وقد كان للنمو المتزايد في تجارة المواد الغذائية إبان السنوات الأخيرة آثار واضحة في التوسع السريع في تدفق رؤوس الأموال بين مختلف دول العالم هذا ويتظافر كل ما سبق لتجسيد الحق في الغذاء للمواطنين الذي يعتبر التزاما من الدولة يتطلب تخطيطا و اعمالا للنهج القائم على الحقوق الذي يعتبر عمل الحكومة من أجل تحقيق الأمن الغذائي التزاما .وبالتالي فانه لا يعد شكلا من أشكال الصدقة أو العمل الخيري .لأن هذا النهج يقضي بأن أصحاب الحقوق من حقهم مساءلة حملة المسؤولية ومفهوم هذا النهج للادارة الرشيدة يؤكد بصفة خاصة على المشاركة النشطة من جانب جميع أصحاب المصلحة في وضع السياسات الغذائية وعلى الشفافية وغيرها من دعامات هذا النهج.

المطلب الثاني: أهمية استراتيجيات وسياسات الأمن الغذائي ودورها في تجسيد الحق في الغذاء

إن درجة التزام الدولة بالإعمال المطرد لحق الإنسان في الغذاء تبدو من طريقة وضع الدولة لسياساتها وتنفيذ هذه السياسات. وعلى الرغم من أن التصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يترك للحكومة شيئاً من المرونة فيما يتعلق بالوفاء بتعهداتها على المستوى القطري، فمن المطلوب، كما هو مذكور في التعليق العام رقم ١٢ للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على الحق في غذاء كاف، أن تتبنى كل دولة عضو استراتيجية قطرية لضمان الأمن الغذائي والتغذية للجميع، وأن تقوم بصياغة السياسات والقواعد المعيارية بناءً على ذلك. و آثار السياسات العديدة للمنهج القائم على الحقوق في ما يتعلق بالأمن الغذائي تترتب على مبادئ عدم التمييز، والمشاركة والتركيز على أضعف الفئات.

ان الاكتفاء الذاتي يُعَد واحدًا من الاستراتيجيات الاقتصادية المعروفة التي تلجأ إليها الكثير من الدول بهدف الاعتماد بشكل كلي أو جزئي على مواردها وإمكانياتها المحلية سواءً من حيث المواد الخام الطبيعية أو آليات التصنيع والمعالجة أو الأيدي العاملة. وعادةً ما يساهم تحقيق الاكتفاء الذاتي في تحسين الحالة الاقتصادية للدولة ويقلل احتياجاتها للسلع الأجنبية الواردة من الخارج؛ مما يؤدي إلى ازدهار قطاع التصدير وزيادة سعر العملة المحلية ما يصب في النهاية في صالح المواطن الذي يحظى نتيجة لذلك بدخل مرتفع ورفاهية العيش، وغالبًا ما تسعى الكثير من الدول إلى تطبيق هذه الاستراتيجية من أجل بلوغ الكثير من الأهداف السياسية والاقتصادية، ولا شك أن المصلحة الاقتصادية القومية والضرورة الاستراتيجية تقتضي تحقيق قدر معين من الاكتفاء الذاتي الاقتصادي الذي يوفّر حداً مقبولاً من التوازن مع العالم الخارجي ومستوى محدداً من الأمن وحرية اتخاذ القرار الوطني، بعيداً عن الضغوط وفي منأى عن التبعية، غير أن الدول العربية أو - أغلبها – على الأقل تعكس خططها وسياساتها واستراتيجياتها في تحقيق الامن الغذائي نهجاً تنموياً مشوهاً و تابعاً يعيد إنتاج أوضاع التخلف و يجدد علاقات التبعية بصورة تؤدي إلى تفاقم و تطور الأزمة التنموية، إنه النمط الذي يتوجه للخارج أكثر من توجهه إلى الداخل، ويعتمد على الحلول و النظريات الجاهزة بدلاً من استنباطها من واقع المعاناة بما يتناسب مع الظروف و الأوضاع و المستجدات بالرغم من اختلاف حجم و وطأة هذه المشكلات من دولة إلى أخرى من الدول النامية عموماً و الإسلامية على وجه الخصوص،

إلا انه يمكن القول أن معظم تلك البلدان تعاني بدرجة ما من أخطار تزايد الاعتماد على الخارج مالياً و تجاريا و تقنيا و غذائيا، حيث تقدم تجارب الدول بصفة عامة والعربية منها خاصة، دليلاً واضحاً على هذه التبعية، فمصر كادت تقع في المجاعة عام ١٩٦١ عندما امتنعت الولايات المتحدة الأمريكية عن توريد شحنات القمح المتعاقد عليها لولا قيام القيادة السوفييتية آنذاك بتحويل السفن المحملة بالقمح المتوجهة إلى الموانئ الروسية إلى مصر، وتعرضت المملكة العربية السعودية إلى تهديد خطير بمنع المواد الغذائية عنها عقب حرب تشرين التحريرية واتخاذ القادة العرب قراراً بحظر النفط عن الدول التي دعمت العدوان الإسرائيلي على الأمة العربية، والأمثلة كثيرة جداً على خطورة الانكشاف الاقتصادي على حرية الدول واستقلالها وسيادتها.

هذا وقد أدرك الاقتصاديون - في الآونة الأخيرة - أهمية دور القطاع الزراعي في الاقتصاد الغذائي، وأسهموا في الدراسات والبحوث المتصلة بهذا الموضوع ، ويمكن تحديد دور الزراعة وتأثيرها في اقتصاد الغذاء بأنها توفر الاحتياجات الغذائية للمواطنين كالحبوب والخضراوات والفاكهة، إضافة إلى المنتجات الحيوانية كاللحوم والألبان

ومشتقاتها، ويستفاد من المنتجات الزراعية المختلفة في الاستهلاك الغذائي المباشر أو في الصناعات الغذائية. وقد ازداد هذا التنوع في المنتجات الزراعية بازدياد الطلب على السلع المذكورة مع مرور الزمن، كما ارتبطت هذه الزيادة في الطلب بكثير من المتغيرات أهمها: النمو السكاني ومرونة الطلب الداخلية، وتطور الأنماط الغذائية في أكثر الدول كالإسراف وعدم الترشيد في استهلاك الغذاء ولا سيما لدى الفئات ذات الدخول المرتفعة.

ولعل كل ما سبق قد يأخذنا بطريقة أو بأخرى الى التعرض الى تجربة معاصرة فيما يخص تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي في ظل ظروف سعت من خلالها الأطراف المتسببة فيها الى مصادرة حق دولة قطر في تقرير مصيرها وسيادتها ومحاولة كسر التزامها تجاه مجتمعها في توفير السلع وتحقيق الامن الغذائي وذلك منذ فرض الحصار المسلط عليها منذ ٥ يونيو ٢٠١٧.

المطلب الثالث: سياسة دولة قطر في تحقيق الاكتفاء الذاتي وتطوير صناعاتها الغذائية

من المهم بمكان، أن نسلط الضوء على تجربة دولة قطر في تطوير صناعاتها الغذائية و سعيها نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي خاصة كتجربة نعيش أيامها اليوم، و نلاحظ عن قرب السياسات الحالية والحلول الآنية التي تقوم بها حكومة دولة قطر لتجاوز الأضرار التي سعت دول الحصار توقيعها على دولة قطر بهدف قلب توازناتها الاقتصادية و طمس حق مجتمعها مواطنين و مقيمين في وصولهم الى احتياجاتهم اليومية من الغذاء. ولا بد في بداية هذا الطرح أن نشير الى البعد الاستراتيجي للدولة القائم على السيناريوهات في مواجهة هذه الأزمة بحيث أن حكومة دولة قطر تجاوزت ذلك في بداية الأمر عبر تطبيق خطة «ب» اذ أعلن وزير الخارجية حينها أن دولة قطر كانت متوقعة عبر منظور استراتيجي لعديد السيناريوهات التي كان مردها استنتاج لسلسلة من الاحداث والأزمات الديبلوماسية مع دول الحصار، بحيث برزت خطط بديلة لتغيير فوري للموردين و تغيير لمسارات الطائرات والناقلات البحرية للسلع، ثم سرعان ما دعت الحاجة الى التوجه نحو تطوير الصناعات الغذائية والذهاب نحو سد الفجوة الغذائية الحاصلة عبر التشجيع على الانتاج الغذائي الداخلي من ألبان و لحوم وغيره وهو ما يعرف بسياسية تنمية الإنتاج الغذائي وسياسة التصنيع الغذائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي وهو ما سنأتي بالتركيز عليه نقطة بنقطة في هذه الدراسة.

أولا - سياسة تنمية الإنتاج الغذائي

تهدف هذه السياسة إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء وتتفق مع مفهوم الامن الغذائي، بحيث تفترض على الدولة أن تقوم بتعزيز الإنتاج المحلي من السلع الغذائية داخليا، وذلك في ظل وجود علاقات دولية غير مستقرة ، وأكبر مثال الحصار المفروض على دولة قطر و في ظل وجود احتكارات دولية للغذاء ، اذ أعطى الحصار المفروض على دولة قطر مثالا على استغلال بعض الدول المصدرة للسلع للاتفاقيات ، وكانت نتائج هذه الاتفاقيات في ظل الحصار هو احتكار الغذاء والمنتجات الغذائية، وأصبحت قطر تفتقر للكثير من المنتجات الغذائية نتيجة لاعتمادها على بعض المنتجات من هذه الدول وبالأخص السعودية ، حيث أن هذه السياسة من قبل الدول الخليجية تتعارض مع الهدف المطلوب مما يؤثر على عملية التنموية الاقتصادية سلبيا . هذا و قد شهد مؤشر الأراضي الصالحة للزراعة ارتفاعا ، وهو يدل ان دولة قطر تسعى بخطا حثيثة الى تحقيق الاكتفاء الذاتي في عديد القطاعات الانتاجية الغذائية وتظهر الاحصائيات اتباع سياسة توريد رشيدة مما تنعدم معها أي وجه من اوجه الجوع في دولة قطر بما يحث الأمن الغذائي بصورة مقبولة و تجسيد حق المواطن والمقيم في الحصول على الغذاء و الكرامة والحياة في اطار ترابط عناصر التنمية ومنظومة حقوق الانسان.

ثانيا - سياسة التصنيع الغذائي في قطر والاكتفاء الذاتي في ظل الحصار

رغم الحصار الجائر على قطر فقد أعطى هذه الحصار دافعاً للدولة لدعم بشكل مكثف خطط تحقيق الاكتفاء الذاتي وتسريع الخطوات اللازمة لتحقيقه بمختلف الأصعدة سواء فيما يتعلق بالأمن الغذائي أو التصنيع، حيث انتعشت الأسواق المحلية من خلال الصناعات القطرية خلال فترة الحصار، ونجحت الدولة رغم هذا الحصار الى تحقيق العديد من القفزات على طريق الاكتفاء الذاتي، حيث ركزت على تأمين احتياجات أسواقها الداخلية، ومن ثم انطلقت نحو القطاعين الصناعي والاستثماري. وقد أظهر الحصار نقاط الضعف، وقد تم إصلاحها من خلال تشجيع الصناعات الوطنية والدعم المجتمعي للمنتجات الوطنية لتحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الزراعة والدواجن والألبان والثروة

الحيوانية خلال المستقبل القريب، حيث أن الحصار كان له وجه إيجابي على المجتمع القطري بزيادة الترابط الاجتماعي في مواجهة تبعات الحصار من خلال الاصطفاف والتلاحم الوطني حول هدف واحد هو الوطن.

ومن خلال إطلاق الجهات المعنية العديد من المبادرات الوطنية التي تعزز الاعتماد على الذات وتحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الوطنية وخاصة في مجال الأمن الغذائي، أصبحت الدولة أكثر قدرة على الاعتماد على ذاتها في كل المتطلبات، من خلال كون المنتجات الأساسية وما يتعلق بالأمن الغذائي من الانتاج الوطني. ومن المتوقع أن تصل قطر إلى ما تسعى إليه في ملف الأمن الغذائي المحلي في وقت قياسي جداً، بفضل الجهود الوطنية الجادة والدعم الحكومي الكبير، الذي تسارع من خطوات الوصول إلى تنمية زراعية شاملة داخل البلاد وخارجها، حيث بلغ عدد المزارع المحلية حتى عام ٢٠٢٥ نحو ٩٨٧ مزرعة، من خلال سير الدولة بخطى ثابتة لتنفيذ خطتها الاستراتيجية في تحقيق الاكتفاء الذاتي ضمن رؤية قطر ٢٠٣٠ حيث كان من اهم أهدافها تحقيق الاكتفاء الذاتي من الإنتاج الزراعي والخضروات بحلول عام ٢٠٣٠، وذلك من خلال الارتقاء بالصناعات الغذائية المحلية والحد من الاعتماد على المنتجات المستوردة ، حيث قامت بإنشاء أكبر مشروع زراعي بأحدث تكنولوجيا ضمن خطة تحقيق الاكتفاء الذاتي، حيث سيكون المشروع الأول بالعالم بمجال الأمن الغذائي والإنتاج الزراعي والصناعات الزراعية والمنتجات الحيوانية والألبان واللحوم البيضاء والحمراء والأسماك، وهو ما سيحقق مخزوناً استراتيجيا لقطر، حيث أن فكرة المشروع استغرقت ٥ سنوات لدراستها وقد تناولت كافة المجالات، بما فيها عمليات التوزيع والتخزين والتصنيع وشبكة توزيع التسويق وما يحتاجه المستهلك من جودة السلع والكميات والأسعار المناسبة، واخذت الدراسة في الحسبان جميع التحديات التي قد تواجه المشروع، خاصة المياه والتربة وكيفية تجاوز ذلك، حيث ان ما يقارب ٦ إلى ٧ آلاف شركة من الداخل والخارج ستعمل في المشروع، كل في مجالها.

من المتوقع ان تصل قطر إلى الاكتفاء الذاتي من الغذاء بحد أقصى عام ٢٠٢٢ أي بعد ٥ سنوات من الآن، من خلال المشروعات العملاقة التي تم إطلاقها في قطاعات الألبان والتصنيع الزراعي وأيضا المساحات التي تمت إضافتها للرقعة الزراعية، حيث أن البداية ستكون عبر قطاع الألبان الذي سيتم الوصول إلى الغاية منه منتصف العام المقبل على أقصى تقدير. من المتوقع تضاعف انتاج المزارع بعد الحصار نتيجة لوجود مساحات كبيرة من الأراضي في ظل وجود مياه على ما لا يقل عن ٧٠٪ من الاستهلاك خلال المستقبل القريب، حيث ظهرت حركة زراعية كبيرة على المستوى الوطني لإنتاج الخضراوات الأمر الذي من خلاله سيحقق الاكتفاء الذاتي من الخضراوات والمزروعات مستقبلاً من خلال مشروعات ضخمة لإنتاج الخضراوات يقوم بها رجال أعمال قطريون بدعم من الحكومة، ومن خلال دعم الحكومة لتعزيز الشعور بالاعتماد على الذات وإذكاء الحس الوطني وإدراك الظروف المناسبة لدعم القطاع الخاص سواء على مستوى المشروعات الصناعية أو الغذائية أو الزراعية.

وتسعى الحكومة إلى توفير بنية استثمارية قوية من خلال التوجه للتوسع في المصانع والمزارع لتوفير احتياجات المجتمع المحلي من خلال فتح شركات جديدة واستثمارات جديدة ممثلة في شركات وطنية هذا وقد ضخت شركة مزارع بلدنا لإنتاج الألبان القطرية استثمارات وصلت إلى ٣ مليارات ريال، في محاولة منها للإسراع بمواجهة تداعيات الحصار الظالم الذي تعيشه البلاد، حيث اسرعت الشركة بتنفيذ خطط التوسع التي أعدتها من قبل وذلك لتغطية احتياجات البلاد من الألبان ومنتجاتها في أقرب وقت ممكن. وقد بدأت الشركة العربية القطرية لإنتاج الدواجن في زيادة الإنتاج من ٩,٥ إلى ١٦ مليون دجاجة سنوياً، وتم إنتاج بيض المائدة للتوسعة الجديدة ليزيد الإنتاج من ٦٠ مليونا إلى ١٠٠ مليون خلال العام الجاري، وسوف يصل إلى ١٢٠ مليوناً في الربع الأول من العام ٢٠١٨ ليغطي جزءاً مهما من احتياجات السوق المحلي.

ودعماً من الدولة في دعم المنتجات الوطنية فقد أطلقت وزارة الاقتصاد والتجارة حملة تحت شعار «معاً لدعم المنتجات الوطنية» ضمن مبادرة «منتج وطني»، وقد زاد زخم الحملة مع بدء الحصار المفروض على الدولة في ظل نمو الطلب على المنتج القطري، ويعتبر المنتج الوطني مضمون من خلال جودته العالية وبأسعار مناسبة واستهدفت أيضاً دعم المنتج الوطني وتسويقه في الأسواق المحلية ودعم المستثمرين وإتاحة الفرصة لهم للوصول بسهولة إلى المستهلك، وفتح السوق أمام التجار والمستثمرين لطرح منتجات جديدة، ونسقت الوزارة مع المجمعات التجارية والاستهلاكية لعرض المنتجات الوطنية بشكل واضح ووضع ملصقات عند الأقسام التي تحتوي عليها لمساعدة المستهلك على الوصول إلى المنتج الوطني عند تسوّقه. ودعم الصناعات الغذائية الوطنية.

المكتبة القانونية

العلاقة بين قضاء المحكمة الجنائية الدولية والقضاء الجنائي الوطني في ضوء نظام روما الأساسي.

تناول المؤلف العلاقة بين القضاء الدولي المنبثق عن المحكمة الجنائية الدولية بموجب ميثاق روما المنشئ للمحكمة والقضاء الوطني تاريخيا، ومفهوم مبدأ التكامل وانواعه وابعاده القانونية، وفحص مدى تأثر المحكمة الجنائية الدولية بمجلس الامن وسلطاته التي يتمتع بها، وصولا الى النتائج المترتبة على هذا المبدأ، إضافة الى مجموعة من التوصيات اللازمة حولها.

يتضمن الكتاب فصلين رئيسيين، الأول: حول ماهية ونطاق التكامل وشروط اعماله، والثاني: حول الابعاد القانونية للتكامل وتأثره بعلاقة مجلس الامن بالمحكمة الجنائية الدولية، إضافة الى فصل تمهيدي عالج نشأة التكامل وتطوره، واشتمل كل فصل على مباحث ومطالب متعددة تعالج موضوعه.

كتاب غني بالمعرفة القانونية الحديثة، ومرجع يستحق اعتماده كقاعدة نظرية في البحوث التي تعالج المواضيع ذات الصلة.

المؤلف: الدكتور غسان صبري قاطع
السنة: ٢٠١٧
الناشر: الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع- عمّان، الأردن.

منازعات التحكيم؛
الإجراءات الوقتية والتحفظية

عالج الكاتب في هذه الدراسة سلطة التدابير الوقتية والتحفظية في الاعمال التحكيمية من خلال تحديد مفهومها واهميتها في خصومة التحكيم، وشروط الاختصاص في اتخاذ هذه التدابير سواء من قبل قضاء الدولة أو التحكيم.

وتطرق الكاتب الى ماهية سلطة المحكم الولائية في اتخاذ التدابير الوقتية والتحفظية ومظاهرها، ومبررات الاعتراف بهذه السلطة، وبحث العلاقة بين قضاء الدولة والتحكيم، وطبيعة الاحكام واثارها، وصولا الى مجموعة من النتائج والتوصيات.

تتضمن الدراسة ثلاثة فصول رئيسية عالجت الموضوع في المتن، وفصلين شكلا مقدمتها وخاتمتها، ويتكون كل فصل من عدد من المباحث والمطالب والفروع التي عالجت موضوعه.

دراسة مقارنة جديرة بالاهتمام لما تحتويه من معلومات ثرية مفيدة للباحثين المهتمين بهذا المجال.

المؤلف: يوسف حسني الحر
السنة: ٢٠١٧
الناشر: الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع- عمّان، الأردن.

تساؤلات

حول القانون رقم (١٥) لسنة ٢٠١٧ بشأن المستخدمين في المنازل

جاء هذا القانون استجابة لما سبق وأوصت به اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في تقاريرها السنوية السابقة من ضرورة إصدار قانون ينظم حقوق هذه الفئة ويعمل على حمايتها وتعزيزها، وقد منح القانون مستخدمي المنازل العديد من الحقوق الأساسية، خاصة النص على الحد الأدنى والأقصى لسن مستخدمي المنازل من الجنسين، والحد الأقصى لساعات العمل التي حددت بعشر ساعات يومياً تتخللها فترات للراحة وتناول الطعام، والنص أيضاً على راحة أسبوعية لا تقل عن أربع وعشرين ساعة متتالية، بالإضافة إلى إجازة سنوية مدفوعة الأجر لمدة ثلاثة أسابيع يجوز تجزئتها واختيار موعد ومكان الاستفادة بها، فضلاً عن مكافأة نهاية الخدمة عن كل سنة قضاها.

- وفيما يلي إجابة لأبرز التساؤلات حول هذا القانون:

س: من هو المستخدم؟

يقصد بالمستخدم الشخص الطبيعي الذي يؤدي الأعمال المنزلية، تحت إدارة صاحب العمل وإشرافه، مقابل أجر، كالسائق والمربية والطاهي والبستاني ومن في حكمهم.

س: هل يجوز تشغيل المستخدم بدون عقد استخدام؟ وماهي البيانات التي يجب أن يتضمنها العقد؟

لا يجوز تشغيل المستخدم إلاّ بعقد استخدام مكتوب ومصدّق عليه من الإدارة المختصة بوزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية ، ويحرر العقد من ثلاث نسخ، تسلم لكل من الطرفين (المستخدم وصاحب العمل) نسخة، وتودع النسخة الثالثة لدى الإدارة المشار إليها.

ويجب أن يتضمن عقد الاستخدام بوجه خاص البيانات الآتية:

١- اسم صاحب العمل وجنسيته ومحل إقامته.
٢- اسم المستخدم وجنسيته ومحل إقامته.
٣- تاريخ إبرام العقد.
٤- نوع العمل المكلف به المستخدم وطبيعته.
٥- تاريخ مباشرة العمل، وفترة الاختبار.
٦- مدة العقد وشروط تجديده وإنهائه.
٧- الأجر المتفق عليه وطريقة وموعد أدائه.
٨- أي أحكام أو بيانات ينص عليها هذا القانون.

س : ما هو الحد الأدنى والأقصى لسن مستخدمي المنازل من الجنسين؟

بشكل عام فإنه يحظر استقدام وتشغيل المستخدمين من الجنسين ممن تقل أعمارهم عن ثماني عشرة سنة أو تزيد على ستين سنة.

غير أن القانون أجاز لوزير التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية أو من ينيبه الاستثناء من الحد الأقصى للسن.

س: ماهي التزامات صاحب العمل تجاه المستخدم؟

يلتزم صاحب العمل بما يلي :

١- توفير المأكل والمسكن اللائق للمستخدم، والرعاية الصحية الملائمة، والأدوية والمستلزمات الطبية حال مرضه أو إصابته أثناء أداء العمل أو بسببه، وذلك دون إلزام المستخدم بأي أعباء مالية.
٢- معاملة المستخدم معاملة حسنة تحفظ له كرامته وسلامة بدنه.
٣- عدم تعريض حياة المستخدم أو صحته للخطر، أو إيذائه بدنياً أو نفسياً بأي وجه من أوجه الإيذاء.
٤- عدم تشغيل المستخدم أثناء إجازته المرضية.
٥- عدم تشغيل المستخدم في مواعيد الراحة اليومية أو في الإجازات الأسبوعية، ما لم يوجد اتفاق بين الطرفين على غير ذلك.

س : كيف نظم القانون أداء الأجر الشهري للمستخدم؟

يلتزم صاحب العمل بأداء الأجر الشهري المتفق عليه للمستخدم بالعملة القطرية في نهاية الشهر الميلادي، وبما لا يتجاوز اليوم الثالث من الشهر التالي.

ولا تبرأ ذمة صاحب العمل من أجر المستخدم إلا إذا أثبت إيداعه في الحساب المصرفي الخاص بالمستخدم، أو تسليمه له نقداً بموجب مخالصة موقعة منه تفيد استلامه الأجر كاملاً.

ويُحظر على صاحب العمل خصم أي رسوم أو أتعاب أو نفقات من الأجر المستحق للمستخدم نظير إجراءات استقدامه إلى الدولة.

س : هل يجوز لصاحب العمل تشغيل المستخدم خارج

دولة قطر دون موافقته؟
لا يجوز لصاحب العمل تشغيل المستخدم خارج الدولة دون موافقته ، وفي حال مخالفة صاحب العمل ذلك ، فإنه يجوز للمستخدم أن يُنهي عقد الاستخدام قبل انتهاء مدته مع احتفاظه بحقه كاملاً في مكافأة نهاية الخدمة، كما يتم إعادته إلى موطنه الأصلي أو محل إقامته على نفقة صاحب العمل.

س : ماهي التزامات المستخدم ؟
يلتزم المستخدم بما يلي:
١- احترام قوانين الدولة وعاداتها وتقاليدها الاجتماعية وقيمها الدينية والأخلاقية.
٢- أداء العمل المتفق عليه، وأية أعمال أخرى من مقتضياته، بنفسه، بدقة وأمانة.
٣- المحافظة على أسرار وأموال وممتلكات صاحب العمل، والمقيمين معه وزوّاره، وعدم الإضرار بمصالحهم، وأن يبذل في ذلك عناية الشخص الحريص.
٤- تنفيذ تعليمات وأوامر صاحب العمل، والمقيمين معه، على الوجه الأكمل، ما لم تكن مخالفة للقانون أو عقد الاستخدام، أو تؤدي إلى تعريض حياته أو ماله أو حياة أو مال الغير للخطر.
٥- حفظ الأشياء المسلمة إليه لتأدية عمله، واستعمالها فيما أعدت له، وفقاً لطبيعة استخدامها، وإعادتها إلى صاحب العمل عند انتهاء خدمته.
٦- عدم العمل لدى الغير، سواء كان ذلك بأجر أو بدونه، بالمخالفة لأحكام القانون أو اللوائح المعمول بها في الدولة.
٧- حُسن معاملة صاحب العمل وأسرته والمقيمين معه، وعدم الإساءة إليهم وخاصة الأطفال وكبار السن منهم.

س : ما هو الحد الأقصى لساعات العمل ، التي يجب أن يلتزم بها الطرفين؟
بصفة عامة يكون الحد الأقصى لساعات العمل عشر ساعات يومياً، تتخللها فترات للعبادة والراحة وتناول الطعام، ولا تدخل هذه الفترات ضمن حساب ساعات العمل.
غير أنه يجوز للمستخدم وصاحب العمل أن يتفقا على حد أقصى لساعات العمل غير المنصوص عليه في القانون.

س : هل من حق المستخدم الحصول على إجازة أسبوعية؟ وكيف نظم القانون ذلك الحق؟
يحق للمستخدم الحصول على إجازة أسبوعية وتكون تلك الإجازة مدفوعة الأجر، لا تقل عن أربع وعشرين ساعة متتالية، ويُحدّد موعد الإجازة الأسبوعية وفقاً لما يتفق عليه الطرفان في عقد الاستخدام.

س: كيف نظم القانون الإجازة السنوية للمستخدم؟
يستحق المستخدم، عن كل سنة ميلادية يقضيها بالخدمة، إجازة سنوية مدفوعة الأجر، مدتها ثلاثة أسابيع، ويجوز له تجزئتها واختيار موعد ومكان قضائها، وذلك ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك بما لا يخل بمصلحة المستخدم.
كما يستحق المستخدم، كلما أمضى سنتين في الخدمة، تذكرة سفر جوّاً إلى موطنه الأصلي أو محل إقامته ذهاباً وعودة لقضاء كل الإجازة المستحقة له أو ما تبقى منها، ما لم يكن السفر نهائياً، فيستحق تذكرة عودة فقط إلى موطنه الأصلي أو محل إقامته.

س :هل يستحق المستخدم مكافأة نهاية خدمة؟
يجب على صاحب العمل، أن يؤدي مكافأة نهاية خدمة للمستخدم الذي قضى في العمل مدة سنة كاملة فأكثر اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون ، وتُحدد هذه المكافأة بالاتفاق بين الطرفين بشرط ألا تقل عن أجر ثلاثة أسابيع عن كل سنة من سنوات الخدمة، ويستحق المستخدم المكافأة عن كسور السنة بنسبة المدة التي قضاها في الخدمة.
ويحق لصاحب العمل أن يخصم من المكافأة المبالغ التي يكون المستخدم مديناً بها له.

س : متي يجوز لصاحب العمل فصل المستخدم؟
يجوز لصاحب العمل فصل المستخدم - دون إنذار ودون منحه مكافأة نهاية الخدمة عن السنة التي فصل فيها- إذا أخل بالتزاماته المقررة بموجب أحكام القانون أو عقد الاستخدام.
س: وهل يجوز للمستخدم إنهاء العقد قبل انتهاء مدته؟
نعم ، يجوز للمستخدم أن يُنهي عقد الاستخدام قبل انتهاء مدته مع احتفاظه بحقه كاملاً في مكافأة نهاية الخدمة في أي من الحالات الآتية:
١- إذا أخلّ صاحب العمل بالتزاماته المقررة بموجب أحكام هذا القانون أو عقد الاستخدام.
٢- إذا كان صاحب العمل، أو من يمثله، قد استعمل الغش وقت التعاقد مع المستخدم فيما يتعلق بشروط الاستخدام.
٣- إذا اعتدى عليه صاحب العمل، أو أحد أفراد أسرته، بما يمس بدنه أو حياته.
٤- إذا وُجد خطر جسيم يُهدد سلامة المستخدم أو صحته، بشرط أن يكون صاحب العمل على علم بوجود الخطر ولم يعمل على إزالته.

الحق في التعليم

لقد تعرضنا للتعليم في الاجزاء الثلاثة السابقة كونه يشكل محوراً هاماً ومحركاً في عملية التنمية المستدامة بمكوناتها المختلفة من اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية. ومن اجل ان تكون مساهمة التعليم عقلانية ومهنية وفعالة لابد من الاخذ بعين الاعتبار الظروف الموضوعية التي يمر بها المجتمع ومتطلبات التنمية المستدامة على مختلف الصعد.

ويعتبر التعليم المغذي لمتطلبات المجتمع وفي مختلف التخصصات التي تنهض به على كافة المستويات ان مثل هذه المعالجة تتطلب رسم استراتيجية خاصة بالتعليم ذات طبيعة مرنة وفعالة, على اعتبار ان التعليم لا يعمل بمعزل عن النشاطات الاخرى في المجتمع. وعليه فإنه لا بد من وجود استراتيجية للتعليم تعمل على خلق توازن بين المخرجات التعليمية وذلك طبقاً لمتطلبات الحاجة. كما وان هذا الاجراء يتطلب المتابعة والترشيد خصوصاً من المراحل التعليمية الثانوية وما بعدها على المستوى الجامعي.

ان الترشيد لا يعني بالضرورة إلغاء برامج تعليمية على حساب برامج تعليمية أخرى، لأن مثل هذا الاجراء قد تكون له تداعياته مستقبلاً , فقد تلغى مناهج دراسية معينة او مراحل دراسية معينة الا انه يتضح بعد فترة من الزمن ان هناك حاجة لاستعادتها وبالتالي يربك النظام التعليمي.

ان مخرجات التعليم وبدون استراتيجية ومتابعة محددة قد تؤدي الى تكدس المخرجات في تخصصات معينة ونقص في تخصصات أخرى . وان من تداعيات هذه السياسة ليس فقط نقص من تخصصات معينة بل ايضا اهدار للموارد المالية نتيجة الاشباع الحاصل في عدد المخرجات دون الحاجة اليها في تخصصات معينة , وبالتالي العمل ضمن استراتيجية تعليمية مدروسة لا يهدف فقط الى الاقتصاد في النفقات بل المساهمة بشكل فعال في مسيرة التنمية المستدامة.

جوهرة بنت محمد آل ثاني
مدير التحرير

التماس

طلب التماس			
رقم الإلتماس		تاريخ التقديم	
نوع الإلتماس		الموظف المختص	

بيانات صاحب الإلتماس			
الإسم		الجنسية	
الرقم الشخصي			
محل / تاريخ الميلاد			
العنوان			
رقم هاتف المنزل		الهاتف النقال	
اسم الكفيل		رقم الهاتف	
توقيع صاحب الإلتماس			

بيانات مقدم طلب الإلتماس (في حالة من ينوب عن صاحب الإلتماس في الطلب)			
الإسم		الجنسية	
الرقم الشخصي			
محل / تاريخ الميلاد			
العنوان			
رقم هاتف المنزل		الهاتف النقال	
اسم الكفيل		رقم الهاتف	
توقيع مقدم الطلب نيابة عن الملتمس			

إجراءات قسم الإستقبال و التسجيل

إسم مدخل البينات : ..... التاريخ: .....

..... التوقيع: .....